

عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وأثره في تنمية اقتصاديات  
الأسر الفقيرة:  
دراسة ميدانية بمنطقة المنيرة الغربية بمحافظة الجيزة

## عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وأثره في تنمية اقتصاديات

### الأسر الفقيرة: دراسة ميدانية بمنطقة المنيرة الغربية بمحافظة الجيزة

شريف محمد عوض\*

#### ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلي التعرف على أثر عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي على تنمية اقتصاديات الأسر الفقيرة في منطقة المنيرة الغربية. وتبنت الدراسة اطار نظري مكون من ثلاثة مداخل نظرية المدخل المادي، النسوي، البنائي. وعرفت لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي ، وتنتمي الدراسة الى الدراسات الوصفية معتمدة على ثلاثة مؤشرات أساسية لقياس أثر عمل المرأة على تنمية اقتصاديات الأسر الفقيرة في مجتمع الدراسة وهي: إشباع الاحتياجات الأساسية، الإنفاق على الصحة ومتطلباتها، الإنفاق على تعليم الأبناء وزواجهم. كما استخدمت الدراسة بعض الاختبارات الإحصائية الاستدلالية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن زيادة دخل المرأة ينعكس بشكل إيجابي على معدلات إنفاق الأسرة على إشباع الاحتياجات الأساسية والتعليم والصحة وزواج الأبناء. وعلى هذا الأساس تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تُدرج ضمن إطار علم الاجتماع الاقتصادي، وبالتحديد في فرع حديث من ذلك التخصص وهو الاقتصاد النسوي.

الكلمات الدالة، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الرسمي، المرأة، الفقر، العوامل.

#### أولاً. مقدمة في موضوع الدراسة:

يطالعنا التراث السوسيو اقتصادي بالعديد من المناقشات الجادة التي تدور حول الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الاقتصاد غير الرسمي، والتي تشير إلى تزايد الاهتمام بهذا الموضوع في العقود الأخيرة، منذ أن تطور مفهوم "النوع الاجتماعي"،

(\*) استاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

كأحد المفاهيم المحورية التي يمكن من خلالها فهم وتفسير تغير الدور الاقتصادي للمرأة ومكانتها الاجتماعية في بلدان العالم الثالث.

هذا، وقد فرضت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بالمرأة في الآونة الأخيرة - ولا سيما بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي - على المرأة العديد من التغيرات. فقد خلقت سياسات الإصلاح الاقتصادي العديد من الآثار السلبية، وهو ما أدى إلى حدوث تضخم في الاقتصاد غير الرسمي وزيادة مطردة في معدلات البطالة(خليل، ٢٠٠٣: ٣). هذا فضلاً عن انخفاض نصيب النساء في التشغيل في القطاع الحكومي إلى ٢٨.١% مقابل ٥٥.٦% بالنسبة للذكور(أبو القمصان، ٢٠٠٢: ١٥٩-١٦٠). وهو ما أدى إلى لجوء النساء إلى العمل بالاقتصاد غير الرسمي، حيث وجدن فيه الملاذ الوحيد لهن، خاصة أن الاقتصاد غير الرسمي يسمح للمرأة بالالتحاق بدون شروط أو قيود(حافظ، ١٩٩٦: ٥٠٢)، وإن كانت أغلب العمالة النسائية ذات مستوى متدنٍ من المهارات والقدرات الإنتاجية اللازمة(بدران، ١٩٩٤: ٥).

وكان الامتداد الطبيعي لتلك السياسات هو تعميق معاناة النساء المنتميات إلى الفئات الشعبية تارة؛ بسبب انتمائهن لفئات تجمعت فوقها كل مضار السياسات الجديدة، وتارة أخرى بحكم الآلية الاجتماعية التي تحمل النوع الأضعف اجتماعياً (النساء) أعباء التغيرات المتعاقبة وفواتير التكيف معها، خاصة فيما يتعلق بانخفاض الدخل وتقلص فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية(Johnston,2011;8). فكان للمرأة النصيب الأكبر من تلك التحولات؛ حيث ظهرت العديد من المشكلات التي أخذت "الملح النسوي" والتي تمثلت في انتشار ظاهرة تآنيث الفقر، وتزايد نسب النساء المعيلات لأسر، مما أدى إلى اتجاه النساء للعمل بالاقتصاد غير الرسمي في محاولة منهن إلى كسب قوت يومهن(حسين، ٢٠١٠: ب).

وقد ركزت مجمل الدراسات التي أجريت حول الاقتصاد غير الرسمي على فئات العاملين في ذلك الاقتصاد، مثل الباعة الجائلين والمرأة، وذلك باعتبار الباعة فئة مهمشة مثل الزنوج. أما دراسات المرأة فقد سعت إلى الكشف عن أنشطة المرأة في الاقتصاد

غير الرسمي وتأثير ذلك على دورها في الأسرة ومدى مساهمتها الاقتصادية، ولقد بينت مثل هذه الدراسات أن عمل المرأة في المنشآت والوحدات المعيشية هو عمل يتلاءم مع ظروف حياتها. هذا بالإضافة إلى العديد من الدراسات التي عالجت موضوع الاقتصاد غير الرسمي والتي انطلقت من قضايا سياسية ونفسية وبيئية... إلخ (جليبي، ٢٠٠١: ٢-٧). هذا فضلاً عما يقوم به الاقتصاد غير الرسمي من دور في دعم سياسات التنمية بشكل غير مباشر، من خلال قدرته الامتصاصية للعمالة، والحد من الفقر، وتوليد الدخل، وإتاحة فرصة التدريب والتأهيل (جليبي، ٢٠٠١: ٨٢-٨٤). ولهذا لا يقل حجم هذا الاقتصاد في الدول النامية عن ثلث النشاط الاقتصادي تقريباً، فضلاً عن استيعابه أكثر من نصف عدد العمالة في كثير من هذه الدول (عثمان، ١٩٩٦: ٧٩).

على الجانب الآخر كشفت دراسات كثيرة أنجزت في بلدان العالم الثالث حول عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي أن أعداداً كبيرة من النساء يعملن في هذا الاقتصاد، فيذكر أن الاقتصاد غير الرسمي يتسم بأنه نسوي في أقطار أمريكا اللاتينية، حيث يمثل عمل النساء نصف قوة العمل في هذا القطاع خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠، وتزيد النسبة إلى ما يتراوح بين ٧٢ و ٧٦% في البرازيل وكوستاريكا وشيلي. ونجد نفس الظاهرة في أفريقيا؛ حيث تشكل النساء أغلبية المشتغلين بهذا القطاع (كشك، ١٩٩٨). كما أجمعت الدراسات السابقة على أن النساء يتحملن العبء الأكبر من الآثار السلبية لهذه التغيرات في سوق العمل. وفي هذا السياق يشير تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٦ إلى أن النساء المعيلات لأسر تكون أسرهن في الغالب أكثر فقراً من تلك الأسر التي يعولها رجال.

كذلك عُقدت في هذا الصدد عدة مؤتمرات عالمية ومحلية تناقش دور المرأة ومشاركتها الاقتصادية، ومن أهم تلك المؤتمرات: مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في المكسيك عام ١٩٧٥، واعتبر هذا العام الدولي للمرأة، كما شهدت مدينة القاهرة في عام ١٩٩٤ عدة مؤتمرات تهتم بقضايا المرأة، وتقر جميعها بأهمية دورها في النشاط

الاقتصادي وعملية التنمية، ومنها بلا شك دورها ومدى مساهمتها في الاقتصاد غير الرسمي في المجتمع (عبد الحميد، ١٩٩٦: ١٥٣-١٥٤).

إجمالاً: يمكننا إيجاز أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

المساهمة في تسليط الضوء على الإسهام الاقتصادي للمرأة في بيئة حضرية فقيرة، ذلك الإسهام الذي يعد غير مرئي لصناع القرار، ورأسمي السياسات والبرامج التنموية، ومن ثم مساعدتهم في وضع الرؤية التنموية المستقبلية الصحيحة لتلك الشريحة المهمشة.

١. كذلك تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية وحدة الدراسة الرئيسية (المرأة) التي تمثل شريحة اجتماعية مهمة في المجتمع؛ لذا فإن الاهتمام بها أضحى ضرورة تفرضها ضرورات التنمية ومتطلبات التمكين الاقتصادي.

٢. تعد هذه الدراسة ونتائجها إضافة علمية في علم الاجتماع الاقتصادي، وبالتحديد في اتجاه حديث من ذلك التخصص وهو الاقتصاد النسوي **Feminist economic**.

ومن هذا المنطلق، تسعى الورقة البحثية الراهنة إلى التعرف على دور عمل المرأة - الحجم والنوعية - في الاقتصاد غير الرسمي، وانعكاسات هذا الدور على تنمية اقتصاديات الأسرة الفقيرة، كما تحاول الدراسة من جانب آخر البحث في العوامل التي دفعت المرأة للالتحاق بالاقتصاد غير الرسمي، أو بمعنى أكثر تحديداً: البحث في أسباب إقصائها من سوق العمل الرسمي، وكذلك وضع المرأة داخل هذا الاقتصاد، فضلاً عن الوقوف على أهم المشكلات التي تواجه عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي.

ثانياً. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

لقد أثبتت تجارب العديد من دول العالم، أن مكافحة الفقر، ولا سيما فقر المرأة، يؤدي إلى رفاهية المجتمع ككل؛ حيث إن الزيادة في دخل المرأة يؤدي إلى زيادة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة والتغذية، وذلك أكثر مما تؤدي إليه الزيادة في دخل الرجل، وبالتالي زيادة رأس المال البشري في المجتمع بشكل عام (لمزيد من الدراسات التي تؤكد تلك الفرضية راجع: خليل، ٢٠١١، عبد المعطي، علام، ٢٠٠٣).

وجدير بالذكر أن انعكاس مساهمة المرأة في العمل بالاقتصاد غير الرسمي لا ينطبق فقط على العمل المأجور، وإنما يمكن أن ينطبق أيضاً على العمل غير المأجور، والذي يتم في نطاق الأسرة المعيشية، والذي يكون مآله إلى الاستهلاك العائلي وسد الاحتياجات المعيشية للأسرة. وقد أوضحت الدراسات القائمة على استغلال الوقت، أن نشاطات النساء في النطاق المنزلي، والتي لا تعد ضمن النشاط الاقتصادي حسب الأنظمة القائمة، تستهلك نسبة ضخمة من وقتهن من ناحية، وتشكل مساهمة جوهرية في الرفاهية الاجتماعية من ناحية أخرى، وهو ما يظهر بشكل واضح في مساهمة المرأة الجوهرية في تدبير شئون المنزل ورعاية الأطفال والاقتصاد في الإنفاق الاستهلاكي المتزايد من أجل الوفاء بمتطلبات الأسرة الأساسية (فرجاني، ٢٠٠٣: ٣٨٥).

ومن ثم تلعب المرأة دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية؛ حيث إنها تمثل حوالي ثلث القوة العاملة في العالم. أما في المجتمع المصري على وجه الخصوص نجد أن إسهام المرأة في قوة العمل يقل بصورة واضحة عن إسهام المرأة في قوة العمل في الدول الأخرى، كما يقتصر إسهامها على بعض المجالات التي تتفق مع طبيعتها (نور، ٢٠٠٣: ٣٩-٤٠).

وتجدر الإشارة إلى أن المرأة من أكثر الفئات التي تعاني من الفقر؛ حيث إنها الأقل حظاً من التعليم، والأقل حظاً من التدريب والإعداد والتأهيل، وبالتالي من فرص العمل والأجور، وتعمل في ظل ظروف عمل لا تهيئ لها الإحساس بالأمان، أو الحماية القانونية، أو الدعم النقابي، وتزداد المشكلة سوءاً بالنسبة للنساء للعائلات لأسرهن، حيث يؤدي اعتماد المرأة على الرجل إلى الوقوع في دائرة الفقر، إذا ما فقدت هذا المصدر (نور، ٢٠٠٣: ٢٣).

وبالتالي فإن هشاشة أوضاع النساء ترتبط عادةً بما يعرف بتأنيث الفقر، وينصرف هذا المصطلح إلى التعبير عن جوانب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي قد تعاني منها النساء في مختلف المجتمعات، وينهض هذا المفهوم على طرح مؤداه: أنه في ظل

نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية يميل الفقر - مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . إلى أن يطول النساء أكثر مما يطول الرجال، ومن ثم يؤدي فقر النساء إلى تكثيف البعد النوعي بجوانب عدم المساواة، خاصة فيما يتعلق بتوزيع ثمار التنمية وتضحياتها، كما أنه نتيجة للمظاهر المتنوعة لهشاشة وضع المرأة، والتي تبدو واضحة في مختلف المجالات كالتعليم، الصحة... إلخ تزداد نسبة لجوء النساء إلى العمل بالاقتصاد غير الرسمي، هذا فضلاً عن العمل غير مدفوع الأجر، وهو ما يتناسب مع الظروف المحيطة بهن(معهد التخطيط القومي، ١٩٩٦ : ٩٦).

وتعد ظاهرة النساء المعيلات لأسرهن هي أحد أبعاد ظاهرة "تأنيث الفقر"، حيث تمثل الأسر التي تعولها النساء نسبة مرتفعة من إجمالي الأسر، وتعاني هذه الأسر من الفقر الشديد أكثر من تلك التي يعولها الذكور بنسبة تزيد على ٢٩% في الريف، و ٥٠% في الحضر(كمال، ٢٠٠٢ : ٥٤). وفي هذا الصدد يشير تقرير البنك الدولي إلى أن هناك ١.٣ مليار نسمة، أي حوالي ربع سكان العالم يعيشون على ما يعادل أقل من دولار واحد في اليوم، ٧٠% منهم من النساء، ويعيش ٣ مليارات نسمة، أي نصف سكان العالم على دولارين في اليوم، كما أشار التقرير إلى أنه ثقل الفقر يقع في أقصى صورته على مجموعات معينة أهمها المرأة، ولا سيما المرأة المعيلة، فهي محرومة بصفة عامة، وتتحمل عادة في الأسر الفقيرة عبء "حمل الأثقال" والذي يفوق تحمل الرجل، وهي الأقل تعليمًا، وفرصها أقل في الوصول إلى الأنشطة المعجزية(حجازي، ٢٠٠٥ : ١٣). فطبقًا للمسح الديموجرافي والصحي لعام ١٩٩٥ نجد أن عدد الأسر التي ترأسها إناث بلغ نحو ١١%، مع ملاحظة انخفاض الدخل التي تكتسبها الأسر التي تعولها الإناث عن تلك الأسر التي يعولها الذكور، حيث إنه لم يتعد متوسط الدخل السنوي للأسر التي تعولها إناث نسبة ٧٩% من المتوسط المناظر للأسر التي يعولها ذكور، و ٨١% من المتوسط العام للدخول على مستوى الأسر كلها(صيام، ٢٠٠٣ : ٢٢٤).

ومن ثم يعد الاقتصاد غير الرسمي ملاذًا للمرأة، ومجالاً لمساهمتها في النشاط الاقتصادي؛ حيث يتميز هذا الاقتصاد ببعض الخصائص التي تلائم المرأة بصفة خاصة، مثل: مرونة أوقات العمل، فقد تعمل المرأة بعض الوقت، وتمارس العمل في منزلها أو بالقرب منه، كما يتميز هذا الاقتصاد أيضاً بوجود فرص عمل للنساء الفقيرات وغير المتعلّمات، إلى جانب سهولة الالتحاق بأنشطته وسهولة اكتساب الخبرة والعمل. لذا فقد أظهرت الدراسات الإمبريقية التي أجريت في هذا المجال أن المرأة تساهم في هذا الاقتصاد بمعدل أكبر من مساهمتها في جملة النشاط الاقتصادي، وبمعدل أكبر من مساهمتها في الاقتصاد الرسمي. ويدعم هذه النتيجة تقرير التنمية البشرية المصري عام ٢٠١٠؛ حيث يشير إلى تزايد عدد النساء المنخرطات في سوق العمل بالاقتصاد غير الرسمي، يوماً بعد يوم، مع اقتران هذه الزيادة ببعض المشكلات: كالتفرقة الوظيفية والتمييز.

ولا شك أن مساهمة المرأة ومشاركتها الفعالة في الاقتصاد غير الرسمي، تلعب دوراً أساسياً في تنمية اقتصاديات الأسرة، سواء كان هذا الدخل هو أساس معيشة الأسرة، كما هو الحال في الأسرة المعيلة، أم كانت تساعد بهذا الدخل بشكل ثانوي إلى جانب عمل الزوج والأبناء. فهو عموماً يخفف من بعض الأعباء المادية التي تواجهها الأسرة، فزيادة دخل المرأة ينعكس بشكل إيجابي على معدلات إنفاق الأسر على التعليم والصحة والتغذية... إلخ(حول النساء المعيلات راجع: سليمان، ١٩٩٥، بدران، ١٩٩٥، جاب الله، ٢٠٠٢).

وتشير في هذا الصدد الدراسات التي تناولت خصائص ومشكلات المرأة في الاقتصاد غير الرسمي إلى أن واحدة من كل عشرة من العاملات في الاقتصاد غير الرسمي من العالم الثالث ربة أسرة، وهي العائل الأساسي لها(حول هذه الدراسات انظر: Kathryn,1998, Charmes,1998, Bryan,2009). بينما توصلت إحدى الدراسات الحديثة . حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عمل المرأة في القطاع غير



الرسمي . إلى أن ثلث عينة الدراسة كانت النساء المعيلات لأسر، وتعمل غالبتهن في نطاق الخدمات، سواء لحسابهن أم لحساب الغير بأجر، ويكاد عائد هذا العمل يكون طوق النجاة لأسرهن، فهو يمثل مصدر الدخل الوحيد أحياناً. هذا إلى جانب ما أكدت عليه دراسة استطلاعية لبائعات الأرصفة بمدينة طنطا، حيث بلغت نسبة البائعات اللاتي يقمن بالإففاق على أسرهن وتقع عليهن مسئولية أعباء الأسرة وإعالتها نصف عينة الدراسة، وقد يرجع السبب وراء ارتفاع هذه النسبة في هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات إلى أن بائعات الأرصفة تعتبرن من الشرائح السكانية الأكثر فقراً في الاقتصاد غير الرسمي (جاب الله، ٢٠٠٢ : ١٤٤-١٤٥).

وجدير بالذكر أنه مع تلك الزيادة المطردة في عدد من ينضمون لمثل هذا الاقتصاد، ولا سيما النساء، فقد ينتهي به الأمر إلى أن يصبح هذا الاقتصاد حاوياً للأيدي العاملة غير الماهرة وذات الأجور المنخفضة، مما يزيد من حدة الفقر والتهميش الاجتماعي وخاصة في المناطق الحضرية، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٠ : ١٠٠). ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي مؤداه: إلى أي مدى ينعكس عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي على تنمية اقتصاديات أسرتها؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، تتحدد على النحو التالي:

١. ما دوافع التحاق المرأة للعمل بالاقتصاد غير الرسمي؟
٢. ما حجم إسهام المرأة الاقتصادي وتأثيره على الحالة المعيشية لأسرهن؟
٣. ما نوعية الأعمال التي تقوم بها المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وقدرتها على إشباع حاجات الأسرة الأساسية؟
٤. ما معدل تأثير مدة عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي على تنمية اقتصاديات الأسرة بمنطقة الدراسة؟
٥. ما العلاقة والارتباط بين حصول المرأة على قروض مادية ومعدل الإسهام في تنمية اقتصاديات الأسرة بمنطقة الدراسة؟
٦. ما أهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية تأثيراً في تنمية اقتصاديات الأسرة بمنطقة الدراسة؟

## ثالثاً. أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة التعرف على دور عمل المرأة . الحجم والنوعية . في الاقتصاد غير الرسمي، وانعكاسات هذا الدور على تنمية اقتصاديات الأسرة، كما تحاول الدراسة من جانب آخر البحث في العوامل التي دفعت المرأة في منطقة حضرية فقيرة للالتحاق بالاقتصاد غير الرسمي، وقياس أثر ذلك على تنمية اقتصاديات الأسرة، فضلاً عن الوقوف على أهم المشكلات التي تواجه عملها في الاقتصاد غير الرسمي. ويمكننا تحديد أهداف الدراسة على النحو التالي:

٧. الكشف عن دوافع التحاق المرأة بالاقتصاد غير الرسمي وحجم ونوعية الأعمال التي تقوم بها.
٨. الوقوف على انعكاسات عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي على تنمية اقتصاديات أسرهن المعيشية.
٩. تحديد معدل تأثير مدة عمالة المرأة في الاقتصاد غير الرسمي على تنمية اقتصاديات الأسرة.
١٠. تحديد العلاقة والارتباط بين عمل المرأة ومعدل إشباع الاحتياجات المعيشية الأساسية والإنفاق على الصحة وتعليم الأبناء وزواجهم.
١١. الكشف عن المشكلات التي تواجه المرأة العاملة بالاقتصاد غير الرسمي بمنطقة الدراسة.
١٢. تحديد أهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في دفع المرأة للعمل بالاقتصاد غير الرسمي حسب أهميتها في تنمية اقتصاديات الأسرة.

## رابعاً. مفاهيم الدراسة:

## ١. الاقتصاد غير الرسمي:

إن مفهوم "الاقتصاد غير الرسمي" من المفاهيم التي وجد العلماء والباحثون صعوبة في إيجاد تعريف واضح جامع مانع له؛ ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل التي جعلت من تعريف هذا المصطلح أمراً عسيراً. وتتلخص تلك العوامل في جانب منها في تنوع الأطر النظرية والمنهجية وتباين المجتمعات في أوضاعها الاقتصادية والسياسية

وسياقاتها القانونية... إلخ، كما ترجع في جانب آخر إلى: تعدد المصطلحات لمفهوم واحد (قطاع غير منظم، هامشي، اقتصاد أسود خفي، تحت أرضي، غير ملحوظ، غير مسجل، شعبي...) (عثمان، ١٩٩٦: ٩٨-١٠١)، هذا فضلاً عن اتساع حدود المفهوم (See: Roberts;420). ولهذا يشير "الخواجة" إلى أنه تكاد كل دراسة تستقل بتعريف خاص بها تحدده بناءً على الهدف من إجرائها (الخواجة، ٢٠٠١: ١٧٣).

ولقد أشار معهد جورجيا للتكنولوجيا إلى أن هناك ما يقرب من ٥٠ تعريفاً للاقتصاد غير الرسمي، وأن أغلب تلك التعريفات هي إما تعريفات وظيفية أو وصفية أو تطبيقية، والتعريفات الوظيفية هي تلك التي انبثقت من مجموعة من الدراسات التي أجريت في دول أمريكا اللاتينية، وحاولت الربط بين الفقر ونمو الاقتصاد غير الرسمي. أما التعريفات الوصفية فهي التي ركزت على خصائص الاقتصاد غير الرسمي، حيث تضمنت مجموعة من المعايير لوصف طبيعة الاقتصاد غير الرسمي والمنشآت التابعة له. بينما اهتمت التعريفات التطبيقية بمدى الالتزام بالإجراءات القانونية (البهنساوي، ٢٠٠٣: ٢٣-٢٤).

ويعود ظهور مفهوم الاقتصاد غير الرسمي إلى أوائل سبعينيات القرن العشرين، حيث ارتبط بالجهود التي بذلتها منظمة العمل الدولية وبالأعمال التي قام بها العالم الأنثروبولوجي البريطاني "كيث هارت" منذ عام ١٩٧٣، حيث حاول "هارت" في دراسة حول فرص الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا عام ١٩٧٣ التمييز بين القطاع الرسمي وغير الرسمي على أساس معيار علاقة العمل، فهي في القطاع الاقتصادي الرسمي تعتمد على العمالة أو التشغيل المأجور، في حين أنها تعرف في الاقتصاد غير الرسمي بالتشغيل الذاتي، كما أن العمل في الاقتصاد الرسمي يعتمد على أساس منظم ودائم وله عوائد محدودة، في حين أن عائد العمل في الاقتصاد غير الرسمي لا يكون محددًا أو له صفة الاستمرارية (حسين، ٢٠١٠: ١٥). كما أوضح "هارت" التفاوت في الفرص المتاحة للحصول على الدخل بالنسبة لفقراء الحضر مقارنةً بباقي الطبقات. كما استخدم "مكجي" في هذا السياق بعض المفاهيم الأخرى المتصلة بهذا المفهوم

والمتصلة بالفقر كمرادف لمصطلح الاقتصاد غير الرسمي مثل مفهوم "البروليتاريا الأولية" (إسحق، ١٩٩٤: ١).

وقد عرفت منظمة العمل الدولية الاقتصاد غير الرسمي بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يتميز بإحدى أو بعض أو كل الخصائص التالية (صغر حجم المنشأة من حيث عدد العمال وحجم رأس المال المستخدم - استخدام فني إنتاجي بسيط كضيف العمل - سهولة دخول منشآت جديدة في الاقتصاد - الاعتماد على الموارد الذاتية في التمويل والإنتاج - الطبيعة العائلية للمنشأة - مهارات العمال وتدريبهم يتم خارج نطاق النظام الرسمي للعمل والتدريب - عدم وجود قواعد أو إجراءات أو قوانين تنظم أو تتحكم في إنتاج وتسويق منتجات الاقتصاد) (حافظ، ١٩٩٦: ٤٤٢). ومن ثم يعكس الاقتصاد غير الرسمي كل الأنشطة والوحدات الاقتصادية غير المسجلة بالمؤسسات الرسمية (Ronal, 2014; 67).

واتفق المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل على وضع تعريف للاقتصاد غير الرسمي، حيث عرف المشاريع غير الرسمية لحساب الذات بأنها المشاريع في قطاع الأسرة المعيشية التي يملكها ويمارسها العمال لحسابهم الخاص، وقد تستخدم عمالاً من الأسرة ومستخدمين غير نظاميين، ولكنها لا تشغل مستخدمين على أساس دائم، وتقوم تلك المشاريع في الاقتصاد غير الرسمي بإنتاج السلع والخدمات لهدف أساسي هو توليد العمالة والدخل للأشخاص المعنيين، وتعمل عادةً بمستوى منخفض من التنظيم وتقسيم بسيط بين العمل ورأس المال كعاملين من عوامل الإنتاج وعلى نطاق ضيق، وقد تعمل وحدة الإنتاج أو لا تعمل في أماكن ثابتة، ويحتمل أو لا يحتمل أن تملك وتستخدم أصولاً رأسمالية ثابتة، ويمكن أن يملكها فرد واحد بمفرده أو عدة أفراد من الأسرة المعيشية الواحدة، أو تكون مشاركة بين أفراد عدة أسر معيشية، وقد تعمل الوحدة طوال السنة أو على أساس موسمي أو على أساس عارض (ناجي، ٢٠٠٥: ١١-١٢).

وكذلك ترى "إلهام محمود" أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل الاقتصاد الذي تعمل به وحدات اقتصادية غير مسجلة مستخدمة في ذلك عددًا محدودًا من المشتغلين وقدرًا يسيرًا من رأس المال. وترجع أهمية هذا الاقتصاد إلى قدرته الكبيرة على خلق فرص

العمل التي تخفف من حدة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تزايد معدلات البطالة، ويتسم هذا الاقتصاد بسهولة الانضمام إليه؛ لعدم تطلبه لمستويات مهارية عالية، كما يتسم بارتفاع نسبة الإناث المشتغلات به سواء من داخل المنزل أو خارج المنشآت مثل: بائعات جاننات، أو في أنشطة تتصف عادة بانخفاض مستوى الإنتاجية أو مستوى الدخل المتولد عنها (محمود، ٢٠٠٣: ٥٣).

وقد عرفه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يمارس بصفة أساسية أنشطة غير مالية ولا يلتزم بإمساك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة، وإن كان بعضها يقوم بإصدار ميزانيات وحسابات ختامية ممثلة لنشاطها في نهاية كل عام مثل المشروعات الفردية، مشروعات المنشأة طبقاً لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وكذلك الأنشطة التي تزاوُل خارج المنشأة والخدمات العائلية، ومن ثم يضم هذا القطاع:

- فئة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدًا.
- فئة من يعمل لدى الأسرة وبدون أجر أو بأجر.
- فئة من يعمل بأجر نقدي.
- فئة من يعمل لحسابه ويستخدم آخرين.

وقد عرفته كل من "اعتماد علام وآمال عبد الحميد" بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يضم جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة (الإنتاجية - التجارية - الخدمية) التي تزاوُل خارج القطاع الرسمي، وبصورة دائمة أو شبه دائمة خارج حيز فيزيقي محدد أو غير محدد، بهدف توليد دخل مادي للقائم بمزاولة هذا النشاط، سواء كان صاحب العمل نفسه أو بمساعدة أفراد آخرين، ويتصف هذا الاقتصاد بعدد من الخصائص النوعية التي تميزه عن غيره من الأنشطة، فهو نشاط عائلي التمويل في الغالب، صغير الحجم نسبيًا، بسيط التنظيم، متنوع الأهداف، محلي السوق، يفتقر لأحد أو لبعض الإجراءات القانونية، وهو انعكاس لأوضاع المجتمع التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسهم جميعها في تشكيل ملامحه وسماته (علام، ٢٠٠١: ٢٣).

ومما سبق يمكننا استخلاص بعض المؤشرات أو الخصائص التي تسم مثل ذلك القطاع الاقتصادي والتي يمكن إجمالها في الآتي (عبد الحميد، ١٩٩٦: ٦٨-٦٩):

- يتسم الاقتصاد غير الرسمي باللا رسمية في أغلب إجراءاته من حيث العمل ونمط الإنتاج والتوزيع والتسويق... إلخ، وتبدو ملامح اللا رسمية أيضاً في قبول عمالة الأطفال التي يحذر القانون عملهم، وكذلك في ندرة المنشآت أو العاملين الذين يحصلون على رخصة المزاولة للمهنة وعدم توفير الحماية القانونية للعاملين به.
  - يتسم الاقتصاد غير الرسمي بالمرونة، حيث مزاولة النشاط في أي مكان (الرصيف - الشارع - التجول - وحدة معيشية - منشأة) وكذلك في مواعيد العمل (في وقت من اليوم أو في الموسم، ويمتد العمل إلى ساعات تزيد على المقرر بها في الاقتصاد الرسمي).
  - تتسم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بضآلة رأس المال واستخدام التكنولوجيا البسيطة باستثناء بعض الأنشطة، لذا فإن سمة الخصوصية والتكامل خاصة بين المنشآت تغطي هذا الجانب من القصور في الاقتصاد غير الرسمي.
  - تتميز غالبية منشآت الاقتصاد غير الرسمي بانخفاض أعداد العاملين بها، حيث لا تتجاوز في الغالب خمسة عمال وأغلبهم عمالة ريفية مهاجرة إلى المدينة، أمية، غير ماهرة، منتمية إلى الطبقة الدنيا، يهددهم شبح البطالة باستمرار.
  - يخلق العاملون بالاقتصاد غير الرسمي تنظيمًا غير رسمي يتعاملون فيه من خلال قوى وأنماط وعلاقات الإنتاج والتوزيع والتسويق.
  - لا يقتصر نطاق تسويق السلع والمنتجات بذات القطاع على الحيز المكاني الذي يزاوئ فيه النشاط، بل يمتد إلى نطاق الجيرة والمجتمع المحلي وأسواق المدينة، وربما يتسع النطاق إلى مدن أخرى داخله ولكنه لا يتعدى خارجه.
٢. اقتصاديات الأسرة:

إن مفهوم اقتصاديات الأسرة من المفاهيم التي استحوذت على اهتمام الاقتصاديين الأوائل، أمثال آدم سميث، والذي أشار إلى أهمية الأسرة ومساهمتها في الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك ماركس الذي أشار إلى دور الأسر في إنجاب أطفال ليصبحوا فيما بعد عمال المستقبل، هذا فضلاً عن إشارة فريدريك إنجلز إلى كيفية تشكل الهيكل الاقتصادي للأسرة من قبل النظام الرأسمالي (لمزيد من التفاصيل راجع: Schieman,2011, Shelly,2007, Ted,2000). كذلك استخدم "داني بيرسون" مفهوم اقتصاديات الأسرة للدلالة على البنية الأساسية للإنتاج والاستهلاك، ووصف الأسرة عمومًا كوحدة اقتصادية (See; Nussbaum,2000).

ويتضح مفهوم اقتصاديات الأسرة من خلال العلاقات والوثائق القوية التبادلية التي تقوم بين الأنساق الاجتماعية وبعضها، ومنها بلا شك العلاقة بين كل من النسق الاقتصادي والنسق الأسري في المجتمع. حيث يشير مفهوم النسق الاقتصادي إلى: "الإجراءات والتدابير المنظمة التي تتم بموجبها عمليات إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها من قبل أفراد المجتمع، وضمن إطار اجتماعي محدد" (انظر: الرماني، ٢٠٠٤: ٦١).

كما يمكن تعريفه على أنه: "جملة الوسائل المستخدمة والعادات والتقاليد والأفكار المتفاعلة ببعضها من أجل استغلال الموارد البيئية بهدف إشباع الحاجات الأساسية للإنسان". فالنظام الاقتصادي إذاً هو كلُّ متكامل ومتربط من الإجراءات والتدابير والقيم والأفكار والعادات التي تعمل بشكل متكامل على تحديد وتنظيم سلوكيات الأفراد عند قيامهم بنشاطات تهدف إلى الاستفادة من المصادر والموارد المتوفرة من أجل توفير ما من شأنه إشباع حاجاتهم الأساسية (النوي، ٢٠٠٠: ٢٣٣).

وفي هذا السياق فقد أكد "كلود ليفي شتراوس" على أن إشباع الغريزة الجنسية والمويل العاطفية ليس الأساس الذي تقوم عليه الأسرة، فثمة ضرورة اقتصادية واجتماعية لتكوين الأسرة، وتدفع هذه الضرورة إلى تقسيم العمل بين الذكر والأنثى في كافة شئون الحياة، حيث يخلق تقسيم العمل حالة من الاعتماد المتبادل بين الرجل والمرأة يدفعها إلى تكوين الأسرة (فرح، ٢٠٠٣: ١٨). كذلك يتضمن اقتصاديات الأسرة القرارات التي تتخذها الأسرة بشأن تنظيم وتخطيط بنود الإنفاق المختلفة، وسلوكها تجاه الأزمات

المالية وزيادة دخل الأسرة النقدي والعيني، والادخار والاستثمار، شراء ملابس، شراء سلع استهلاكية، وكذلك سلوكها تجاه النواحي الترويحية والترفيهية الأسبوعية والموسمية. ومن ثم يتجلى إسهام المرأة في دعم اقتصاديات الأسرة من خلال الدور المرتبط بالمشاركة في إدارة شؤون الأسرة والعمل على الترشيد الاستهلاكي العائلي وزيادة دخل الأسرة لمواجهة الأزمات المالية لها، مع عمل حساب للادخار والاستثمار الأسري، وهو ما يتجلى بصورة أوضح في خروج المرأة للعمل والمساهمة في بنود إنفاق الأسرة (السليمي، ٢٠١١: ٣٦٨). ومن ثم ينشغل اقتصاد الأسرة بتوزيع الدخل المالي بشكل يقابل احتياجات الأسرة الأساسية والفرعية، وتمثل هذه العملية في مراحل متعاقبة هي تخطيط الميزانية ثم التنفيذ والمراقبة وأيضاً تقييم استعمال النقود (حمادة، ٢٠١١: ٣٧٨)، والزوجة هي صاحبة الدور الفعال في إدارة وتخطيط الموارد المالية للأسرة (بديري، ٢٠١٢: ٢٥٢). وارتفاع دخل المرأة من المشاركة في العمل يعد بمثابة الاستثمار في الجيل التالي، حيث إن النساء اللاتي يسيطرن بدرجة أكبر على الموارد الأسرية ينفقن بشكل أفضل على الطعام والصحة والتعليم بالنسبة لأبنائهن (شهاب، ٢٠١١: ١٢٨).

وتتضح العلاقة بين كل من النسقين الأسري والاقتصادي من خلال ما تقدمه الأسرة أو تساهم به في النسق الاقتصادي عن طريق ما تقوم به من أجل تزويد أعضائها بمستوى معين من المهارات الفنية التي تؤهلهم لأداء عمل إنتاجي معين للمجتمع، وما يؤديه هؤلاء الأعضاء من خدمات بعد ذلك للمجتمع ذات طابع اقتصادي، مما يدعم بقاء النسق الاقتصادي كنسق فرعي، وتتلقى كذلك الأسرة بالمقابل السلع والخدمات الاقتصادية. كما يقوم التفاعل بين الأسرة والنسق الاقتصادي أيضاً من خلال ما تقوم به في مجال توزيع القدرات الأدائية لأفرادها على المجالات الاقتصادية المختلفة، مما يدعم تقسيم العمل ويتناسب مع حاجات الأسرة من جهة، وحاجات النسق الاقتصادي من جهة أخرى (الخشاب، ٢٠٠٨: ٤٤).

ومما سبق يمكن القول: إن مفهوم "اقتصاديات الأسرة" يشير إلى الموارد التي تملكها الأسرة سواء أكانت مادية أم عينية، وكيفية إدارة واستغلال تلك الموارد لإشباع الاحتياجات الأساسية لأفرادها في ظل توزيع واضح للأدوار. وعلى هذا الأساس فالاقتصاد



الأسرة يتضمن: الدخل ومصادره، أوجه الإنفاق والاستهلاك، الادخار وأدواته، الاستثمار وآلياته.

#### خامسًا. الدراسات السابقة:

تشير مجمل الدراسات السابقة المتاحة حول موضوع الاقتصاد غير الرسمي إلى أن سوق العمل في كل بلد يضم قطاعين اقتصاديين أساسيين: القطاع الأول هو الاقتصاد الرسمي الذي ينظم فيه العاملون والعاملات في أعمال منظمة بأجور ومرتببات ثابتة، وينتمي إلى هذا الاقتصاد العاملون في جهاز الدولة ووحدات القطاع العام ووحدات القطاع الخاص. أما القطاع الآخر: فهو الاقتصاد غير الرسمي والذي ينشط فيه العاملون والعاملات في أعمال غير ثابتة أو منتظمة وبأجور قد تكون منتظمة وغير منتظمة في قيمتها، لا يراعى حقوق العمل التي تنص عليها القوانين الأساسية في المجتمع، العاملون والعاملات فيه قد يعملون في وحدات القطاع الخاص الصغير الحرفي الصناعي أو التجاري أو لدى أنفسهم، وقد يعملون عند عدة أصحاب عمل في فترة زمنية واحدة، وبالتالي يمتهنون عدة مهن في ذات الفترة، كما أنه يضم غالبية من غير المؤهلين علميًا أو مهنيًا، وكذلك من الأميين ونسبة صغيرة جدًا من حاملي المؤهلات الجامعية أو من أصحاب الحرف ولا يستخدم هذا القطاع التقنية العالية، وإنما يستخدم أدوات عمل بسيطة ذات تقنية منخفضة (ناجي، ٢٠٠٥: ١٢).

ويمكننا استعراض بعض الدراسات ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة على النحو التالي: دراسة Kabeer, Naila وآخرون عام (٢٠١٣) حول: تنظيم النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي، والتي استهدفت الوقوف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي، هذا فضلاً عن صياغة الاستراتيجيات التي تساعد على مواجهة هؤلاء النساء لتلك المشكلات (Kabeer, 2013). كما قدم Rodin وزملاؤه عام (٢٠١٢) دراسة حول: محددات العمالة غير الرسمية بين الأمهات العاملات في المكسيك، حاول من خلالها فهم العوامل التي تدفع الأمهات إلى العمل بالاقتصاد غير الرسمي، وذلك في ضوء دراسة ميدانية على ١٣٦ من الأمهات العاملات، وخلصت الدراسة إلى أن سبب دخول النساء سوق العمل غير الرسمي تمثل في القيود المفروضة على رأس المال

البشري (Rodin, 2012). ودراسة "رشا حسن" (٢٠١٠) حول: التحولات الاجتماعية وأنماط المهن النسائية، والتي انطلقت من إشكالية ذات رؤية محددة، والتي تدور حول العديد من التحولات التي لعبت دورًا أساسيًا في إحداث تغييرات على المستوى المهني الجذري، يعنى أن هذه التحولات تعمل على إيجاد عدد من المهن الطارئة للعنصر الذكري وجاذبة للعنصر النسائي، وبالتالي أدت إلى وجود مهن نسائية مستحدثة لم تراو لها المرأة من قبل (حسين، ٢٠١٠). أما عام (٢٠٠٩) فقدمت "سوسن جاد" دراسة حول: "مشروعات الأسر المنتجة ودورها في مواجهة الفقر في المجتمع المصري"، والتي استهدفت التعرف على دور مشروعات الأسر المنتجة في مواجهة الفقر في المجتمع المصري، هذا بجانب تحديد أهم العوامل المؤثرة على درجة نجاح مشروعات الأسر المنتجة في مواجهة مشكلة الفقر في أحياء الدراسة بمحافظة القاهرة، فضلاً عن التعرف على طبيعة فرص العمل التي يمكن للمرأة من خلالها العمل بدون ترك المنزل لفترات طويلة وتحويلها إلى فئات قادرة على الإنتاج (جاد، ٢٠٠٩). وكذلك دراسة إنعام عبد الجواد (٢٠٠٨) حول: الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية. والتي جاءت لفهم أوضاع عمل المرأة المصرية الريفية وتحليلها تحليلًا علميًا من خلال رصد التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع المصري متفاعلة مع تأثيرات العولمة وما تضمنته من ثورة معرفية وتكنولوجية. وكذا من خلال عرض وتحليل متعمق للدراسات العلمية السابقة حول أوضاع عمل المرأة (عبد الجواد، ٢٠٠٨). بينما قدمت "انتصار شعبان" دراستها عام (٢٠٠٧) حول: الصناعات الصغيرة وتنمية المرأة الريفية، والتي حاولت التعرف على الدور الذي تساهم به الصناعات الصغيرة في تنمية المرأة الريفية، من حيث زيادة دخل المرأة الريفية وتنمية الإحساس بالمشاركة الاجتماعية والانتماء، هذا إلى جانب مجموعة أخرى من الأهداف الفرعية (عبد الغني، ٢٠٠٧).

أما عام (٢٠٠٦) فقدمت "سها متولي" دراسة حول: دراسة أوضاع النساء أرباب الأسر في مصر خلال العقدين الآخرين، والتي سعت إلى التعرف على خصائص الإناث اللاتي ترأسن أسراً، مقارنة بالذكور رؤساء الأسر، وكذلك التعرف على خصائص الإناث بحسب حالتهم الزوجية، وتحديد مظاهر مستوى الرفاهية للأسرة التي ترأسها

إناث، فضلاً عن دراسة العلاقة بين حالة الفقر ونوع رب الأسرة للإجابة عن السؤال التالي: هل الأسر التي ترأسها إناث هي الأفقر في المجتمع؟ (متولي، ٢٠٠٦). أما عام (٢٠٠٥) فقدم أسامة إسماعيل عبد الباري دراسة حول: المرأة الريفية بين العمل غير الرسمي واتخاذ القرار داخل الأسرة، والتي سعت إلى بحث العلاقة بين ظاهرة عمل المرأة الريفية غير الرسمي وانعكاسات هذا العمل على سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة، وقد اختار الباحث إحدى العمليات الاجتماعية داخل الأسرة، وهي عملية اتخاذ القرار لتوضيح أثر عمل المرأة غير الرسمي على نسق الأسرة، نتيجة ما تجنيه المرأة الريفية من عائد اقتصادي يمكن أن يسهم في تغيير موازين القوة داخل الأسرة (عبد الباري، ٢٠٠٥). وكذلك دراسة "إنجي خيري" (٢٠٠٥) حول: العلاقة بين عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والتي حاولت التعرف على أوجه الاختلاف في ظروف العمل في الاقتصاد غير الرسمي بين كل من الريفيات غير المعيلات والمعيلات لأسرة، والتعرف على أثر عمل الريفيات المعيلات لأسرهن في الاقتصاد غير الرسمي على علاقتهن بأسرهن وبمجتمعهن المحلي (ناجي، ٢٠٠٥). وكذلك قدمت "ليلي البهنساوي عام" (٢٠٠٣) دراسة حول: الأنشطة غير المنظورة للمرأة بالقطاع غير الرسمي، تمحورت حول تحليل أوضاع المرأة في سوق العمل الحضري غير الرسمي، وخاصة الأنشطة غير المنظورة (المشروعة) في إطار الواقع المصري المعاصر (البهنساوي، ٢٠٠٣). وكذلك دراسة سيد جاب الله (٢٠٠٣) حول: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية، والتي سعى من خلالها إلى تقديم صورة عامة وحقيقية لواقع اجتماعي واقتصادي تعيشه الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء في بيئة يعوزها الدعم الاجتماعي والاقتصادي (جاب الله، ٢٠٠٣). كذلك قدم ياسر الخواجة (٢٠٠٣) دراسة حول: المرأة الريفية ودورها الإنتاجي في الأسر المعيشية، وهي دراسة استطلاعية حاولت رصد صور النشاط الاقتصادي والإنتاجي للمرأة الريفية في إطار الأسرة المعيشية للمساعدة لفهم دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي والأنشطة المرتبطة به (الخواجة، ٢٠٠٣).

على الجانب الآخر، قدم حسنين كشك، عزة خليل (١٩٩٨) دراسة حول:

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي. والتي استهدفت

الوقوف على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عمل النساء في القطاع غير الرسمي والمشاكل التي تصادفهن وآليات مواجهة تلك المشاكل في ثلاثة أحياء شعبية بمدينة القاهرة فضلا عن مدينة إقليمية في صعيد مصر (كشك، ١٩٩٨). ودراسة تغريد شرارة (١٩٩١) حول: اقتصاديات الأسرة في المجتمع الصحراوي وتحديات المستقبل، والتي استهدفت التعرف على الجانب الإنتاجي للأسرة الصحراوية. الجانب الاستهلاكي. العلاقة بين الأسرة والمجتمع. الدخل الأسري، وانتهت إلى أن هناك تكييفًا مع البيئة من خلال التعامل معها وقبول تحدياتها والاحتفاظ بمستوى معيشة لائق (شرارة، ١٩٩١). وكذلك دراسة عائدة هانم عبد اللطيف، عبد المنعم شوقي (١٩٨٧) حول: الأدوار الاقتصادية التقليدية للمرأة في الريف المصري، والتي ركزت على التعرف على الأدوار الاقتصادية التقليدية التي تقوم بها المرأة في المجتمع الريفي في محاولة لتحديد القيمة الاقتصادية لتلك الأدوار بالنسبة للأسرة والمجتمع، واقتراح المدخل الملائمة لدعم تلك الأدوار (عبد اللطيف، ١٩٨٧).

#### سادسًا. الإطار النظري والمنطلقات الفكرية:

يعد موضوع عمل المرأة بالاقتصاد غير الرسمي من الموضوعات التي حفلت بها مختلف الأدبيات ذات التخصصات المتنوعة، وهو ما أدى إلى اختلاف نظرة كل علم أو كل تخصص عن الآخر، ومن ثم فقد أدى هذا إلى تنوع الأطر النظرية المتعلقة بهذا الموضوع. ففي علم الاقتصاد كانت الدراسات العالمية التي اهتمت بالاقتصاد غير الرسمي قد انطلق أغلبها من قضية الاقتصاد الخفي أو الدخل الخفي، وخاصة مقولة: إن الأنشطة غير الرسمية توجد جنبًا إلى جنب مع الأنشطة الاقتصادية، ولكنها لا تدخل في إحصاءات الدخل القومي، وبهذا أنتج دخولاً خفية، أما في علم الاجتماع فكان الاهتمام بالبحث حول أسباب الالتحاق بالاقتصاد غير الرسمي وآثاره الاجتماعية، وكذلك الوقوف على استراتيجيات التكيف مع بنية هذا الاقتصاد وخصائصه.

من جانب آخر، فقد تعددت المدخل النظرية في دراسة الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع. ويعكس هذا التعدد، تعدد الاتجاهات النظرية من ناحية، وشمول موضوع المرأة واتساعه، وتعدد جوانبه من ناحية أخرى. هذه المدخل تكشف في

مجملها عن محاولات مختلفة واتجاهات متباينة في دراسة الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع وتفسيرها. منها مدخل أدوار النوع Sex Role الذي يرجع الفضل الأول إلى تالكوت بارسونز في ظهور هذه المداخل حين مهد الطريق بمناقشته لتقسيم العمل على أساس النوع بدلالة لغة الأدوار. كذلك مدخل رأس المال البشري والذي يحلل القدرات المنخفضة التي تواجه المرأة، وعدم المساواة في الفرص داخل سوق العمل، وكذلك مدخل الصراع في دراسة الأجور والعمل (علام، ٢٠٠٣ : ١٠٨-١١٠).

وتكشف النظرة المتعمقة لهذه المداخل النظرية أنها تنطلق من مدخلين أساسيين في دراسة المجتمع: الأول هو المدخل البنائي Structure: ويعني بدراسة أدوار المرأة في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والبنائية مثل نمط الإنتاج، والتدرج الاجتماعي، والمكانة، والطبقة. والمدخل الآخر: وهو المدخل الثقافي Culture والذي يعني بدراسة أدوار المرأة في ضوء مفاهيم ثقافية مثل القيم والمعتقدات والتصورات والتقاليد. ورغم وجود تداخل بين هذين المدخلين، إلا أن المدخل الأول يعكس علم الاجتماع بينما يعكس المدخل الثاني اهتمام علم الأنثروبولوجيا (عبد اللطيف، ١٩٨٧ : ٤). وفيما يلي عرض لبعض نماذج المداخل النظرية الملائمة لموضوع الدراسة:

#### ١- المدخل المادي:

لقد احتل المدخل المادي وضعًا متميزًا بين أبرز الأطر النظرية التي استعانت بها الدراسات الحديثة في معالجة موضوعات المرأة. ويهتم هذا المدخل بتحليل موضوعات اقتصادية في ضوء قضايا التاريخ والقوة والأيديولوجيات في مجتمعات محلية ووحدات معيشية، فضلاً عن اتساع التحليل ليشمل موضوعات ترتبط بالأسرة والقرابة وجسم المرأة وغيرها (زايد، ٢٠٠٢ : ١١٥).

وقد أشار "أنجلز" أثناء معالجته للأسرة إلى علاقات الاستغلال بين الرجال والنساء، والتي يرى أنها تكمن في قلب الأسرة الحديثة مؤكِّدًا على أن هذه السيطرة التي يمارسها الرجال ليست شيئاً حتمياً، ولكنها نتيجة أوضاع تاريخية مرتبطة بنمو الملكية الخاصة وانتقالها من جيل إلى آخر، مما جعل الرجل يحتاج إلى ممارسة مزيد من الضبط على المرأة، كما أكد على أن الانفصال بين المنزل والمجتمع جعل دور المرأة دوراً ثانوياً بالنسبة للرجل. ففي ظل النظام الرأسمالي تظهر التناقضات في دور المرأة، حيث ينظر

النظام الرأسمالي إلى المرأة على أنها مورد مفيد لقوة العمل، أي على حد تعبير "أنجلز" بأنها جيش احتياطي للعمل يستطيع أن يقدم إسهامًا نافعًا من خلال ساعات طويلة من العمل، وبذلك تحفظ المستوى العام للأجور في حالة منخفضة، ومن ثم فالمرأة في تلك المجتمعات مقهورة (عبد الباري، ٢٠٠٣: ٥١).

وفيما يتعلق بالاقتصاد غير الرسمي، فقد اهتم منظرو المدخل المادي. مثل هانس. عند دراسة الاقتصاد غير الرسمي بالكشف عن الجذور التاريخية الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي، وتحول الصناعات في محاولة لتحليل أنماط الإنتاج في علاقتها بمراحل مختلفة من مراحل الرأسمالية، وتفاعل أنماط الإنتاج الرأسمالي وما قبل الرأسمالي، وتأثير ذلك على نمو الاقتصاد غير الرسمي الذي تعد خصائصه انعكاسًا لهذا التفاعل، حيث يحتفظ ببعض خصائص الإنتاج العائلي والمعاشي، والإنتاج السلعي الصغير جنبًا إلى جنب مع تأثره بالفن الإنتاجي الرأسمالي ورسملة العلاقات الإنتاجية وتركز الثروة، مما يخلق رديفًا لسوق العمل لا يجد مكانه في الاقتصاد الرسمي، وإسكان هذا الرديف يتأثر ببعض خصائص الرأسمالية، فنجد بعض خصائص العمل المأجور في الرأسمالية داخل الاقتصاد غير الرسمي، وبهذا يمكن القول: إن الاقتصاد غير الرسمي اتسع وتطور كميًا كنتيجة لتفاعل خصائص أنماط ما قبل الرأسمالية ونمط الإنتاج الرأسمالي المشوه التابع لرأسمالية المركز. ومن ذلك يفهم أن الاقتصاد غير الرسمي ظهر بعد ظهور الملكية الفردية والخاصة، لذلك نجده يحمل بعض خصائص القطاع الخاص، ولكنه قطاع خاص غير منظم ومختلف نسبيًا، بمعنى عدم تجرده وتطوره، وتأتي شواهد تخلفه من تخلف قوى الإنتاج، والتي تشتمل على خبرات البشر المحدودة وأدوات العمل التي تنتمي إلى مراحل تاريخية سابقة، ولكنه على أي حال يكسب العمال قدرًا من المهارة تفيد كاحتياطي للعمل المطلوب في الاقتصاد غير الرسمي، وأن ما ينتجه الاقتصاد غير الرسمي من سلع وخدمات تبادلية تسهم في تخفيض تكلفة إنتاج الاقتصاد غير الرسمي، وقد صاحب ذلك استخدام مفاهيم تفسيرية خاصة مثل البروليتاريا الرثة والتكديح والإنتاج السلعي الصغير ونمط الإنتاج الهامشي (البهنساوي، ٢٠٠٣: ٨٩-٩٠).

ومن ثم تتضح رؤية المدخل المادي للمرأة في الاقتصاد غير الرسمي، كقوة ضعيفة لها

دور ثانوي في سوق العمل، تقع تحت سيطرة واستغلال الرجل لها، تلك العلاقة التي تركزها وتأسلها العادات والتقاليد المجتمعية في نفوس الأفراد منذ الصغر.

## ٢- المدخل النسوي:

يعد المدخل النسوي من أبرز المداخر النظرية التي تلقي الضوء على وضع المرأة في سوق العمل وبخاصة في الاقتصاد غير الرسمي، ليس كحركة نسائية اجتماعية ولكن كإطار نظري له مفاهيمه النظرية وأدواته المنهجية (قدرى، ٢٠٠٣: ٤٥٠). ومن هذه النماذج النظرية نجد النموذج التقليدي (البنائي . والأنثوي) والنموذج الحديث، وفي هذا الإطار يؤكد النموذج التقليدي على التفرقة بين الذكر والأنثى في الاقتصاد غير الرسمي، حيث ينظر للمرأة على أنها عضو غير فعال اقتصادياً، ومن ثم تفضل عمالة الذكور على عمالة الإناث، ويشير هذا النموذج إلى أهمية دور التنشئة الاجتماعية في دعم التمييز بين النوعين في سوق العمل، ومن ثم فهو اتجاه تقليدي محافظ يرى في المرأة الكائن الضعيف جسمانياً وعقلياً، ويحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض واحد هو الزوجة بمفهومها الخضوع، والأمومة بمفهومها التوالدي الرعوي، في حين يؤكد النموذج الحديث على أن التمييز النوعي في سوق العمل بالاقتصاد غير الرسمي يرجع إلى عوامل العرض والطلب. ومن هنا فقد بدأت مشاركة النسوية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين في السياسات والممارسات الإنمائية في عام ١٩٧٠ (Murphy,2011;16). ولذلك يرفض الفكر النسوي الخصائص البيولوجية، ويؤكد أن الاختلاف بينهما ناتج عن التنشئة الاجتماعية والبيئة الذكورية (قطب، ٢٠٠٨: ١٠٢)، ومن ثم بني هذا الفكر على رفض خضوع المرأة للرجل (المرصفي، ٢٠٠٨: ١٤٥) ومن هنا تلفت النسوية النظر إلى ثقافة المجتمع البطريركي الذي يقوِّب أدوار المرأة ويحدد مهناً مرتبطة بالشخصية الذكورية وأخرى مرتبطة بالشخصية الأنثوية (المساعد، ٢٠٠٠: ١٣) وذلك التصور يُشعر المرأة بالنقص والتدني (حبيب، ٢٠٠٠: ٣٩)، ومن ثم تهاجم النسوية وبصورة صريحة قوامة الرجل وتسلطه على المرأة (زعفران، ٢٠١٤: ١٣٠).

وفي إطار أهمية المدخل النسوي في دراسة موضوعات المرأة، فقد أشارت "ديانا الأم" إلى أهمية الانطباع بارتباط النسوية أكاديمياً بدراسات المرأة، وإن كانت الأخيرة ليست المجال المؤسسي الوحيد للنسوية، كما أن دراسات المرأة ليست كلها نسوية، ومع ذلك

فالنسوية في قلب دراسات المرأة منذ البداية(القليبي، ٢٠٠٣ : ٢٩٢). ومن جهة أخرى فقد تحول اهتمام النسوية من التركيز على المرأة بصفة عامة إلى التركيز على نوعية معينة من النساء الفقيرات، ووضعها ضمن خطط العمل الآلية والمستقبلية(زايد، ٢٠٠٢ : ١١٦-١١٧).

وجدير بالذكر أن إشكالية المرأة الفقيرة لا تكمن في توافر فرص العمل، حيث إنها تعمل في كل مكان وطوال الوقت، بل إنها تكمن في أحد جوانبها في النظرة التقليدية من قبل المجتمع وأفراده للمرأة، وهذا ما يؤكد المدخل النسوي الذي يؤكد على وجود تفرقة واضحة بين الذكر والأنثى في سوق العمل (الرسمي/ غير الرسمي)(See; Marchand,2009,Seedat,2013)، حيث ينظر إلى المرأة على أنها عضو غير فعال اقتصادياً؛ ومن ثم تفضل عمالة الذكور على عمالة الإناث(البغدادي، ٢٠٠١ : ٢٢٩)، ومن ثم تحجيم القيمة الاقتصادية لعمل المرأة(مقرس، ١٩٩٨ : ١٩).

٣- المدخل البنائي:

يعتبر المدخل البنائي أحد المداخل النظرية المهمة في علم الاجتماع المعاصر، وتتلور الأفكار الرئيسية لهذا المدخل في أن كل مجتمع ينظر إليه على أنه كل أي نسق موحد، وأن كل جزء من النسق يؤثر ويتأثر بالأجزاء الأخرى، لذلك فإن التغيير في أحد الأجزاء في النسق من شأنه أن يحدث تغييرات في الأجزاء الأخرى. وأن النسق في حالة من التوازن الدينامي المستمر، لذلك فإن التغيير يحدث في حدود، ومن ثم فإن النسق الاجتماعي هو محور اهتمام المدخل البنائي، بما يتضمنه ذلك النسق من العمليات التي تجري بين مكوناته أو وحداته، وما ينتج عن تلك العمليات أو التفاعلات من آثار أو إسهامات وظيفية ضرورية لبقائه ككل(الخشاب، ٢٠٠٨ : ٣٣-٣٤).

ومن ثم تتضح وظيفة الاقتصاد غير الرسمي في الدور الذي يقدمه أو الوظيفة التي يؤديها كنسق اجتماعي فرعي تجاه الأنساق الأخرى حتى تقوم بدورها، تلك الوظيفة التي تتمثل في توفير فرصة عمل ملائمة للمرأة تساعد على الوفاء بمتطلبات الحياة الأساسية لها ولأسرتها. كما أن البنائية هي عبارة عن دور يقدمه الجزء للكل (للمجتمع)، نسق واحد يتكون من عناصر متفاعلة ومتساندة، ومن ثم - وفي إطار المدخل البنائي - فالمرأة



العاملة بالاقتصاد غير الرسمي هي المرأة التي تقدم دوراً مهماً يساعد على الحفاظ على أسرته واستمرار التوافق بين أفرادها؛ حيث إنها تقوم بعملها لإشباع متطلبات مجتمعها الصغير (أسرتها)، كما أنه يمكن النظر إلى المرأة العاملة بالاقتصاد غير الرسمي على أنها نسق، وهذا النسق يتكون من عدد من الأنساق المترابطة، فشخصيتها نسق يتكون من سلوك ومواقف وحالات انفعالية واجتماعية. كذلك يرى هذا المدخل أن عمل المرأة خارج المنزل مهما كانت مدته يؤثر في السلوك الوظيفي للأبناء(عطاري، ٢٠١٢: ٣٦٩).

ومن ثم يمكن القول بأنه إذا كانت الأسرة وفقاً للمدخل البنائي هي نسق اجتماعي له بناؤه ووظائفه، فهي تتأثر بالتغيرات التي تحدث بغيرها من الأنساق، كما تؤثر بدورها في تلك الأنساق، ومن ثم فإن الظروف والأوضاع المجتمعية التي تحيط بالأسرة لها دور مهم في التأثير على المرأة ودفعها للخروج للعمل، ولا سيما بالاقتصاد غير الرسمي. سابقاً - الإجراءات المنهجية للدراسة:

١. منهج الدراسة وأسلوب التحليل:

اتخذت الدراسة من أنشطة المرأة الاقتصادية موضوعاً لها، ومن ثم تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، تلك الدراسات التي يستطيع الباحث عن طريقها جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة معينة، للتعرف عليها وتحديد وضعها ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيها لمعرفة مدى الحاجة إلى إجراء تغييرات(عوض، ٢٠١٣: ١٦٦). ومن هذا المنطلق اعتمدت الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة؛ وذلك بقصد الحصول على بيانات يمكن تكميمها، بحيث يمكن من خلالها تقديم وصف شامل وتشخيص دقيق للواقع، وذلك بالتطبيق على مجموعة من النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي بمنطقة حضرية فقيرة.

أما أسلوب التحليل، فقد اعتمدت الدراسة على ثلاثة أساليب:

- الأسلوب النظري: والذي يتضمن:
- مراجعة الأدبيات المتاحة حول عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وتفسير نتائج الدراسة الميدانية في ضوءها.

- قراءة نتائج الدراسة الميدانية وتحليلاتها السوسولوجية في ضوء مداخل الدراسة النظرية.
  - الأسلوب الميداني: والذي يتضمن:
  - تصميم استمارة استبيان حول قضايا الدراسة الأساسية.
  - استخدام أسلوب المقابلات الأولية الميدانية لتحديد عينة الدراسة في ضوء اشتراطاتها.
  - الأسلوب الإحصائي: والذي يتضمن:
  - الاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية الاستدلالية في قياس حجم ومعدل تأثير عمل المرأة على تنمية اقتصاديات الأسرة.
٢. مجتمع الدراسة:
- أُجريت الدراسة الميدانية في نطاق منطقة عشوائية فقيرة، هي منطقة المنيرة الغربية التابعة إداريًا لقسم إمبابة بمحافظة الجيزة. وتعد المنيرة الغربية من المناطق الجغرافية الحيوية بمنطقة إمبابة، تلك المنطقة . إمبابة . التي تقع في شمال محافظة الجيزة على الجانب الغربي من نهر النيل، وتشكل جزءًا من حي شمال الجيزة وهو جزء من مدينة القاهرة الكبرى. ويغلب على هذه المنطقة الطابع العمراني العشوائي والحياة الاجتماعية البسيطة، فضلاً عن توفر عدد وفير من الأنشطة غير الرسمية في تلك المنطقة وتنوعها ما بين أنشطة تجارية وخدمية وصناعية صغيرة ومتناهية الصغر.
٣. وحدة الدراسة:
- شكلت المرأة العاملة (ربة الأسرة) في الأسرة الفقيرة بمنطقة المنيرة الغربية التي تقوم بالعمل داخل المنزل أو خارجه وتتقاضى أجرًا مقابل العمل الذي تقوم به وحدة الدراسة الأساسية، وهي المصدر الأساسي الذي استقت منه البيانات الميدانية.
٤. حجم عينة الدراسة ونوعها:
- تحددت عينة الدراسة في ١٥٠ مفردة من العاملات بمهن غير رسمية (خادمات . بائعات . عاملات بمحال...إلخ)، تم سحبها بشكل عمدي من خلال أسلوب كرة

الثلج Snow Baling، حيث تم سحب العينة في ضوء عدد من الشروط، على النحو التالي:

- مراعاة التنوع في العمر.
- مراعاة التنوع في الحالة الاجتماعية بدءاً من الحالة الاجتماعية متزوجة.
- مراعاة التنوع في المستويات التعليمية.
- مراعاة التنوع في حجم الأسرة وحجم الإعالة.
- مراعاة التنوع في النشاط الاقتصادي الذي تزاوله المرأة.
- مراعاة التنوع في مستويات الدخل وتعدد مصادرها.

#### ٥. أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على استمارة الاستبيان، كأداة محورية في تجميع البيانات الميدانية من عينة الدراسة المختارة بشكل عمدي، وذلك بقصد قياس أثر عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي على تنمية اقتصاديات أسرتها. وقد صُممت الاستبانة لجمع المعلومات في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة. وقد احتوت استمارة الاستبيان (٧٥) سؤالاً موزعة على البنود التالية: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة، ودوافع العمل بالاقتصاد غير الرسمي وتوقيتاته، ونوعية الأعمال والرضا عنها، أثر العمل بالاقتصاد غير الرسمي على تنمية اقتصاديات الأسرة. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات إحصائياً باستخدام برنامج (spss) وذلك في ضوء الأساليب الآتية: حساب المتوسطات، اختبار كا<sup>٢</sup> لاختبار دلالة الفروق بين المتوسطات، والانحراف المعياري، فضلاً عن اختبار t.test وتحليل التباين Anova.

#### ٦. التعريفات الإجرائية:

##### ٦.١ التعريف الإجرائي للاقتصاد غير الرسمي:

يعرف الاقتصاد غير الرسمي بأنه: نشاط اقتصادي إنتاجي، خدمي، تجاري. عشوائي الموقع، عائلي التمويل، صغير الحجم، بسيط التنظيم، متنوع الأهداف، محلي السوق، متدنٍ في مواصفات السلع والخدمات، متكيف مع بيئته.

##### ٦.٢ التعريف الإجرائي لاقتصاد الأسرة:

يعرف اقتصاد الأسرة بأنه: إجمالي الموارد المالية والعينية التي تملكها الأسرة وطرق تخصيصها وإدارتها لهذه الموارد، والتي تستخدم في (الاستهلاك . الادخار . الاستثمار) وتوجه إلى إشباع الجوانب الآتية:

١ . الاحتياجات المعيشية الأساسية.

٢ . الصحة ومتطلباتها.

٣ . تعليم الأبناء وزواجهم.

ثامناً. الدراسة الميدانية وتحليلاتها السوسولوجية:

١. خصائص عينة الدراسة:

١. تظهر بيانات الدراسة الميدانية توزيع العينة على شرائح عمرية متباينة، حيث تبلغ الشريحة العمرية من ٢٠-٣٠ نسبة ٢٦% بينما الشريحة العمرية من ٣٠-٤٠ سنة بنسبة ٢٤.٧%، ثم الشريحة العمرية أقل من عشرين سنة بنسبة ١٦.٧%، و٤٠-٥٠ سنة بنسبة ١٦% وأخيراً، ٥٠ سنة فأكثر بنسبة ١٦.٧%. وهذا يعني أن هناك تمثيلاً إلى حد ما . لأغلب الشرائح العمرية للمرأة العاملة في عينة الدراسة، بحيث نلمس من واقع هذه البيانات الخروج المبكر للمرأة للعمل في الاقتصاد غير الرسمي، خاصة وأن ذلك الاقتصاد لا يتطلب الحصول على مؤهل تعليمي محدد، لكنه فقط يحتاج قوة بدنية وقدرة على التحمل، أما المهارات فربما تكتسب مع مرور الوقت. وهذا ما يتفق مع النتائج التي خلصت إليها دراسة (البهنساوي، ٢٠٠٣) حيث أوضحت أن نسبة كبيرة من العينة كانت تمارس العمل بالاقتصاد غير الرسمي في سن صغيرة . دون الخامسة عشرة . وأن ذلك كان بدافع تسريهن من التعليم أو عدم ذهابهن إلى المدارس مطلقاً، وأن دخل المرأة كان لمساعدة الأسرة بشكل أساسي، وبتوفير جزء منه ليساعد في (جهاز) البنت عند زواجها مع انخفاض العائد المادي في تلك الفترة وطول ساعات العمل.

٢. تشكل شريحة النساء المتزوجات بالعينة نسبة ٥٤% وهي النسبة الأكثر تمثيلاً بالعينة، في مقابل ٣٤% من أفراد العينة مطلقات، وأخيراً نسبة لا تتجاوز ١٢% أرامل، وهذه النسب الأخيرة تتولى بأنفسهن الإنفاق على أسرهن من دخولهن نتيجة

عملهن في الاقتصاد غير الرسمي، وهذا ما أوضحته دراسة (جاب الله، ٢٠٠٣) بأن الترمل هو السبب الرئيسي لتولي المرأة مسئولية رئاسة الأسرة. كذلك يشير تقرير التنمية البشرية (١٩٩٦) إلى عدم تناسب ظروف العمل في الاقتصاد الرسمي معظم الإناث المتزوجات، ومن ثم ارتفاع نسبة العاملات بالاقتصاد غير الرسمي، ذلك الاقتصاد الذي يتيح لهن دخلاً يمثل سنداً في مواجهة ما تسببه البطالة من انعدام الأمان الوظيفي، وفي مواجهة عدم كفاية . أو عدم وجود . موارد مالية للأسرة(معهد التخطيط القومي، ١٩٩٦: ١٠١)، ولا سيما في حالة المرأة المعيلة المثقلة بالعديد من الأعباء والأدوار تجاه أفراد أسرتها. كذلك أشارت دراسة (عبد الحميد، ١٩٩٦) إلى أن أغلب العاملات بهذا الاقتصاد متزوجات أو أرامل أو مطلقات، وربما يرجع ذلك إلى أن ما يترتب على الزواج من وجود أطفال يشكل عبئاً على الأسرة، إضافة إلى ظروف الطلاق والتمل، وهو ما يظهر في صورة المرأة العائلة لأسرتها، مما يستوجب خروج المرأة إلى سوق العمل بالاقتصاد غير الرسمي. وكذلك أوضحت دراسة (الخاروف، ٢٠١٢) أن معظم الأسر الفقيرة هم متزوجون بنسبة ٨٨.٧%، في حين لاحظت الدراسة انخفاض نسبة الأرامل مقارنة بالمطلقات(الخاروف، ٢٠١٢: ٦٦٥)

٣. تباينت الحالة التعليمية بين أفراد العينة، حيث نجد أن نسبة النساء الأميات بلغت ٣٦.٧%، وهي نسبة تعد مرتفعة، وتنعكس بلا شك على إدارة حياتها الاقتصادية في الأسرة فيما بعد، وكذلك تتحدد من خلالها نوعية الأعمال التي تقوم بها المرأة، ثم النساء الحاصلات على الشهادة الإعدادية بنسبة ٢٦%، ثم الحاصلات على الشهادة الابتدائية بنسبة ١٦.٧%، ثم الحاصلات على الشهادة الثانوية بنسبة ١١.٣%، وأخيراً شريحة تقرأ وتكتب بنسبة ٩.٣%. ويلاحظ على الخصائص التعليمية للمرأة في عينة الدراسة انخفاض ملحوظ في المستويات التعليمية، وهو ما يرتبط مباشرة بالوضع الطبقي وحالة الفقر التي تعيشها المرأة في مجتمع الدراسة. وفي هذا الصدد تشير دراسة (حليم، ٢٠٠٢) إلى اتفاق العمل بالاقتصاد غير الرسمي مع المستوى التعليمي للإناث، حيث ترتبط الأمية بالفقر؛ ونظراً لأن أمية المرأة أكبر فإن فقرها بالتالي يتعين أن يكون أكبر (حليم، ٢٠٠٢: ٢٤-٢٥). كذلك كشفت دراسة

- (عبد الجواد، ٢٠٠٨) التي أجريت على ٣٠٠٠ امرأة ريفية تراوحت ما بين ١٥-٦٥ عامًا من مختلف قرى الوجه القبلي والبحري عن أن نصف النساء منهن أميات. وكذلك أورد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ وفقاً لنتائج المسح بالعينة الذي أجري على قوة العمل، أن الخصائص الرئيسية للقوة العاملة من النساء، أن أكثر من ثلثها ٧٠% من الأميات (معهد التخطيط القومي، ١٩٩٤: ٨٧). هذا وقد أوضحت دراسة (الشيخ، ٢٠٠٤) أن انخفاض خصائص وقدرات المرأة يعد أحد أسباب التمييز ضد المرأة في أسواق العمل (الشيخ، ٢٠٠٤: ٨٤).
٤. إن نسبة ٤١.٣% من أفراد العينة يحصلن على دخل شهري يتراوح ما بين ٦٠٠-٩٠٠ جنيه شهرياً، ثم ٣٨% يحصلن على دخل شهري أكثر من ٩٠٠ جنيه، وأخيراً من يحصلن على دخل شهري يتراوح ما بين ٣٠٠-٦٠٠ جنيه شهرياً. وتشير دراسة (عبد الحميد، ١٩٩٦) إلى أن أغلب النساء العاملات بالاقتصاد غير الرسمي يحتلن مواقعَ دنيا في السلم الطبقي وهن من أسر محدودة الدخل، ولا تجد المرأة تحت وطأة ضغوط الفقر سوى ممارسة أنشطة لا تيسر إلا في هذا الاقتصاد، حتى ولو كانت هذه الأنشطة تدر عائداً ضئيلاً لا يصل إلى حد الكفاف.
٥. يلاحظ على خصائص عينة الدراسة ارتفاع ملحوظ لحجم الأسرة، حيث نجد أن ٦٠.٧% من النساء يصل عدد أسرتهن إلى سبعة أفراد، و ٢٤.٧% تتكون عدد أفراد أسرتهن من ستة أفراد، ونسبة من أفراد العينة تصل إلى ١٢% تتكون عدد أفراد أسرتهن من خمسة أفراد، في المقابل توجد نسبة تصل إلى ١٦.٧% تتكون عدد أفراد أسرتهن من ثلاثة إلى أربعة أفراد. وهذا ما يتفق إلى حد كبير مع دراسة (السليمي، ٢٠١١) والتي أوضحت أن أغلب أسر العينة كانت أسراً متوسطة الحجم وفوق المتوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لحجم الأسرة ١.٩٣٠ وبانحراف معياري قدره ٠.٧٥٩، بذلك يتراوح عدد أفراد الأسرة ما بين ٥-٧ أفراد.
٦. الغالبية من عينة الدراسة يعشن في مسكن بالإيجار وذلك بنسبة ٨٨% في مقابل نسبة ضئيلة من أفراد العينة يعشن في مسكن (ملك) ١٢%. وهذه النسبة تعكس حجم تكاليف الحياة الاقتصادية التي تعاني منها المرأة في العينة، فهناك بند من بنود

الإنفاق الأسري يخصص شهريًا لسداد قيمة إيجار المسكن شهريًا، مما يضاعف من أعباء الحياة المادية وضغوطها.

٧. جميع أفراد العينة من النساء يعملن خارج المنزل في أعمال متنوعة، وذلك بافتراض أن العمل أمام المنزل في بيع بعض المنتجات الهامشية هو عمل خارج المنزل، وهذا يعني اقتطاع جزء من الزمن تقضيه المرأة خارج المنزل من أجل العمل والحصول على الموارد.

٨. تتراوح عدد سنوات التواجد في سوق العمل غير الرسمي لأفراد العينة من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ٢٤.٧%، وهناك من بلغ متوسط عدد سنوات العمل لهن أكثر من ١٥ سنة بنسبة ٢١.٣%، ومن سنتين إلى أقل من ٥ سنوات بنسبة ٢٦%، ثم أقل من سنتين بنسبة ١٦.٧%، وأخيرًا من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ١١.٣%. والمستخلص من تلك البيانات أن المدة الزمنية لعمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي بين أفراد العينة تكاد تكون مدة زمنية طويلة تجاوزت في بعض الأحيان خمس عشرة سنة، وهذا الاستخلاص يعكس حجم الدعم الاقتصادي الذي توليه المرأة لأسرتها، وكذلك يظهر حجم المعاناة التي تكابدها المرأة من أجل دعم الأسرة.

٩. تظهر بيانات الدراسة الميدانية مدى تغيير المرأة لنوعية العمل بالاقتصاد غير الرسمي أكثر من مرة طيلة وجودها بسوق العمل غير الرسمي، حيث يلاحظ أن هناك ٦٤% من أفراد العينة قمن بتغيير العمل أكثر من مرة، في مقابل ٣٦% من أفراد العينة لم يغيرن من عملهن طيلة تواجدهن في سوق العمل غير الرسمي.

١٠. كذلك تظهر خصائص العينة عدد مرات تغيير العمل بالاقتصاد غير الرسمي، حيث نجد أن ثمة تفاوتًا في تغيير العمل بين النساء من أفراد العينة، فهناك ٤٠.٦% من أفراد العينة قمن بتغيير العمل مرتين، و ٣٣.٣% من أفراد العينة قمن بتغيير العمل ثلاث مرات فأكثر، بينما أشارت ٢٦.١% من أفراد العينة أنهن قمن بتغيير العمل مرة واحدة. وهذه النسب تعكس خاصية مهمة من خصائص الاقتصاد غير الرسمي، وهي سهولة التنقل بين الأعمال الهامشية التي يتيحها هذا الاقتصاد. كث

١١. وتظهر بيانات الدراسة الميدانية الأسباب التي دفعت أفراد العينة لتغيير العمل أكثر

من مرة طيلة تواجدهن في الاقتصاد غير الرسمي، ولعل من الأسباب الرئيسية التي دفعتهن لتغيير العمل كانت الرغبة في الحصول على عائد مادي أعلى بنسبة ٦٦.٢%، وهذا يعني أنه كلما سنحت الفرصة للحصول على عائد مادي أعلى كان تغيير نوعية العمل بشكل أسرع، أما السبب الثاني للتغيير فهو مرتبط بطبيعة الاقتصاد غير الرسمي والذي لا يتطلب تعقيدات سواء في اشتراطات مؤهلات محددة أو أوراق رسمية، مما يعني أن هناك سهولة في التحرك داخل هذا الاقتصاد بنسبة ١٤.٥%، أما النسبة الأخيرة ١٩.٣% فترتبط بجاذبية النشاط الجديد والفرص المادية التي يتيحها وبعض التسهيلات فيما يتعلق بقرب العمل من السكن أو تخصيص وقت أقل للعمل... إلخ.

٢. نوعية العمل الحالي: (دوافعه، توقيتاته):

توضح بيانات الجدول رقم (١) نوعية العمل الحالي الذي تعمل فيه النساء من أفراد العينة، حيث يلاحظ على بيانات الجدول أن ٣٧.٣% من أفراد العينة يعملن في مصنع لتصنيع بعض السلع (أدوات، طعام)، تليها شريحة من أفراد العينة يعملن بائعات في أحد المحلات بنسبة ٢٤.٧%، ثم العمل في مشغل يدوي بنسبة ١٦.٧% وهي مصانع بدون تراخيص توجد بكثافة في مجتمع الدراسة، ثم يبيع بعض السلع والمنتجات الغذائية أمام المسكن بنسبة ١٢%، وهذا ما أشارت إليه الكثير من الدراسات بأنه من الممكن أن تمتد نفس الأنشطة التي تزاوّل داخل الوحدة المعيشية إلى خارجه، فقد تتخذ المرأة من رصيف الحارة أو الشارع القريب من مكان إقامتها، أو تحتل مكاناً ثابتاً في أحد الأسواق اليومية أو الأسبوعية وتقوم ببيع بعض السلع البسيطة. وتعاني المرأة الفقيرة بائعة الرصيف من الكثير من المشكلات، فهي بجانب معاناتها من شروط العمل تتعرض لصور من العنف المادي والرمزي من أصحاب المحلات، ومن الذكور المتجولين وباعة الرصيف، ومن التجار الذين يمدونها ببعض السلع الصغيرة، ومن شرطة المرافق والطرق، وهي صور تفرز اعتداءات رمزية "بالسباب واللعنة"، أو مادية بإلقاء ما تبيعه على قارعة الطريق، أو مصادرة الشرطة ما تحوزه المرأة، أو محاولة الاعتداء عليها قهراً وضرباً، وربما جنسياً، وإذا كانت تلك المرأة عائلة؛ فإن العنف يتجاوزها إلى بعض أطفالها



الصغار الذين يفترضون الأرض العراء، وغالبًا يعانون حرمانًا بيئًا من كل فرص الإشباع النفسي والمادي والصحي(عبد المعطي، ٢٠٠٣ : ٢٦). وهو ما يعد صورة من صور العنف الاقتصادي الممارس ضد المرأة، الذي يسلبها أدنى حقوق لها في الحياة. ثم ٩.٣% من أفراد العينة يعملن خادمت في أحد المنازل. وهنا يشير تقرير التنمية البشرية (١٩٩٦) إلى أنه يمكن القول بأن الاقتصاد غير الرسمي يتكون من قسمين أساسيين هما: أنشطة القاع، وهي أنشطة تدور في حلقة مغلقة وينحصر هدفها في تأمين حد البقاء، كما أنها بمثابة "الإسفنجة" الماصة لفائض العمالة، وأنشطة الحد الأعلى، وهي أنشطة إنتاجية صغيرة أمامها فرص للنمو والتطوير الفني(معهد التخطيط القومي، ١٩٩٦ : ٥٠). كما أشار "على جلبي" إلى إمكانية تصنيف الأعمال والأنشطة في هذا الاقتصاد وفقًا لمكان مزاوله النشاط: منشأة، وحدة معيشية، على الرصيف، بالتجول، وهذا التصنيف يعد مؤشرًا على تباين الأنشطة بالاقتصاد غير الرسمي، كما أنه يكشف عن الأنشطة التي تزاولها المرأة داخل الوحدة المعيشية أو الأنشطة الهامشية التي لا تحصى في الإحصاءات القومية، كما يعكس ذلك التصنيف أنماطًا من قوى وعلاقات وأنماط الإنتاج والتوزيع والتسويق تتباين وفقًا لمكان مزاوله النشاط(جلبي، ٢٠٠٤ : ٣٢٢).

والمتمامل في طبيعة الأعمال التي تقوم بأدائها المرأة في الاقتصاد غير الرسمي يلحظ بوضوح هامشية وهشاشة هذه الأعمال وعدم تطلبها في أغلب الأحوال إلى مهارات وقدرات فائقة، الأمر الذي يعكس على انخفاض ملحوظ في متوسط الدخل الشهري الذي تحصلن عليه من العمل في ذلك الاقتصاد، كذلك يعكس المرونة التي يتمتع بها الاقتصاد غير الرسمي، فهو ملاذ لمن يفتقر القدرات والمهارات، ولذلك تتدفق العمالة النسائية إلى هذا الاقتصاد(مدحت، ٢٠٠٧ : ٧٠٦). وهذا ما أوضحته دراسة (عبد الحميد، ١٩٩٦) بأن الاقتصاد غير الرسمي يتسم بالمرونة في مكان مزاوله النشاط والمواعيد، وتلاءم هذه الخاصية مع ظروف المرأة؛ حيث إنها تمر بدورة حياتها بظروف متباينة وفقًا لطبيعة كل مرحلة منها (غير متزوجة - متزوجة - منجبة - مطلقة - مهجورة - أرملة)، ومن ثم فهي تتحرك داخل هذا الاقتصاد أو خارجه وفقًا لطبيعة كل مرحلة من دورة حياتها، وكذلك وفقًا لمراحلها العمرية. وغالبًا. وفقا لما تشير إليه دراسة

Jiyane, 2013. ما تواجه النساء في الاقتصاد غير الرسمي مستويات منخفضة من المهارات ومن ثم محدودية القدرة للوصول إلى مصادر الدخل المرتفعة (Jiyane, 2013; 47).

## جدول رقم (١)

## نوعية العمل الحالي لعينة الدراسة

نوعية العمل	العدد	%
- بيع بعض السلع والمنتجات الغذائية أمام المسكن	١٨	١٢
- خادمة في أحد المنازل	١٤	٩.٣
- العمل في مصنع لتصنيع بعض السلع	٥٦	٣٧.٣
- العمل في مشغل يدوي	٢٥	١٦.٧
- بائعة في أحد المحلات	٣٧	٢٤.٧
الإجمالي	١٥٠	%١٠٠

على الجانب الآخر، تظهر بيانات الجدول رقم (٢) توزيع عينة الدراسة وفقاً لتوقيت التفكير في العمل في الاقتصاد غير الرسمي، وبالتحديد التوقيت الزمني الذي خرجت فيه المرأة إلى العمل والبحث عن مصدر دخل إضافي للأسرة. حيث تشير نسبة ٣٧.٣% من أفراد العينة إلى توقيت تفكيرهن في الخروج للبحث عن العمل كان بعد الإنجاب وتزايد احتياجات الأسرة، وهذا يعني أن حاجة اقتصاد الأسرة لدخل المرأة هو الدافع الرئيسي الذي أدى بها إلى الالتحاق بالاقتصاد غير الرسمي، وعدم قدرة دخل الزوج على الوفاء بمتطلبات الأسرة التي تزايدت مع كبر حجم الأسرة وإنجاب أفراد جدد. كذلك أشارت نسبة ٢٤.٧% إلى أن الطلاق هو الذي دفعهن إلى الخروج إلى سوق العمل والاضطرار إلى تحمل أعباء الأسرة واحتياجاتها المتجددة. كذلك أشارت نسبة ١٦.٧% من أفراد العينة إلى أن عجز الزوج عن توفير متطلبات الأسرة دفعهن إلى الخروج إلى سوق العمل والبحث عن مصدر دخل بديل لدعم اقتصاد الأسرة الذي تعرض لتوترات وهزات بعد عجز الزوج وضعفه، وبنفس المنطق تشير نسبة ١٢% من النساء إلى وفاة الزوج كان الحدث والتوقيت الذي خرجت معه إلى سوق العمل غير الرسمي؛ حيث فقدان العائل الرئيسي للأسرة، ومن ثم أضحت امرأة معيلة، وهذا ما يتفق

مع توصلت إليه دراسة (حسن، ٢٠١٠) حيث شكلت الأسباب الاقتصادية عند أغلب النساء في العينة أهم الأسباب التي دفعت بهن للعمل في مثل هذه المهن، وذلك بنسبة ٧٠% وكان السبب في ذلك غياب العائل، سواء كان هذا العائل هو الأب أو الزوج. وأخيراً أشارت نسبة ٩.٣% من حجم العينة إلى أن توقيت خروجهن إلى سوق العمل كان مع فقدان الزوج لوظيفته وتعطله عن العمل، ومن ثم لم يكن هناك خيار للمرأة سوى العمل من أجل دعم اقتصاد الأسرة والوفاء بمتطلباتها المتعددة. ويستخلص من تلك التحليلات أن توقيت المرأة للخروج إلى سوق العمل غير الرسمي لم يكن خياراً بالنسبة لها، وإنما كانت هناك ضرورة حياتية تقتضيها، سواء بسبب وفاة الزوج أو عجزه أو تعطله عن العمل، أو حتى مع بعض التوقيتات الحرجة للأسرة كإنجاب أفراد جدد أو حتى زواج أحد الأبناء، الأمر الذي يعكس حيوية وضرورة عمل المرأة من أجل دعم اقتصاد الأسرة. وفي هذا الصدد يشير تقرير صادر عن منظمة العمل العربية (٢٠١٤) إلى أن معظم الناس يدخلون الاقتصاد غير المنظم لا باختيارهم بل لضرورة البقاء على قيد الحياة وللحصول على الأنشطة الأساسية المولدة للدخل (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٤: ٣).

## جدول رقم (٢)

### توقيت التفكير في العمل في الاقتصاد غير الرسمي

التوقيت	العدد	%
- عندما توفى زوجي ولم يعد هناك عائل للأسرة	١٨	١٢
- عندما عجز زوجي عن توفير متطلبات الأسرة	٢٥	١٦.٧
- عندما فقد زوجي عمله وأصبح عاطلاً عن العمل	١٤	٩.٣
- بعد الطلاق والاضطرار لتحمل أعباء الأسرة	٣٧	٢٤.٧
- بعد الإنجاب وتزايد احتياجات الأسرة	٥٦	٣٧.٣
الإجمالي	١٥٠	%١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٣) توزيع عينة الدراسة وفقاً لدوافع العمل في الاقتصاد غير الرسمي، حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر ٣٤% من أفراد العينة انحصرت دوافعها للعمل في الاقتصاد غير الرسمي بسبب الحاجة المادية الملحة التي تعاني منها الأسرة والتي سبق الإشارة إليها في بيانات الجدول رقم (٢). وفي هذا الصدد فقد أشارت نتائج البحوث إلى أن الغالبية العظمى من النساء العاملات في المناطق الفقيرة تعملن فقط اضطراراً، بدافع من الحاجة المادية وبغرض المساعدة في الوفاء بالحاجات الأساسية لأسرهن (فرجاني، ٢٠٠٣: ٣٨٥)، إلا أنه من الملاحظ أن الزيادة في المستوى المعيشي للأسرة نتيجة خروج المرأة للعمل هو عامل نسبي يختلف باختلاف المستوى التعليمي والمهارة التي تمتلكها المرأة، فضلاً عن نوع العمل الذي تقوم به، حيث يكون العائد المادي منخفضاً في حالة العمل بالاقتصاد غير الرسمي، لا سيما في المهن المتدنية منه، فهي قد تفي باحتياجات الأسرة اليومية ولكنها لا تساعد على الارتقاء بمستوى المعيشة. كذلك أشارت نسبة ٢٦% من أفراد العينة إلى دافع مرتبط بطبيعة العمل في الاقتصاد غير الرسمي وهو توفر العمل وسهولته في هذا الاقتصاد، وهذه الميزة لا يتمتع بها الاقتصاد الرسمي، هذا فضلاً عن عدم وجود شروط للتحاق المرأة بالاقتصاد غير الرسمي وهذا ما أشارت إليه نسبة ١١.٣% من أفراد العينة، ثم نسبة ١٦.٧% من أفراد العينة يشرون إلى دوافعهن للعمل في الاقتصاد غير الرسمي كانت بقصد تحسين مستوى المعيشة والرغبة في دعم اقتصاد الأسرة، وأخيراً أشارت نسبة ١٢% من أفراد العينة إلى أن قرب عملهن من المنزل كان الدافع الأساسي للالتحاق بالاقتصاد غير الرسمي. وفي المجمل يلاحظ أن المرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي حاولت بقدر الإمكان الاستفادة من مزايا العمل في ذلك الاقتصاد، سواء فيما يتعلق بسهولة الحصول على فرصة عمل أو فيما يتعلق بعدم وجود شروط تعجيزية للحصول على فرصة عمل، هذا فضلاً عن بعد مهم، وهو قرب العمل في ذلك الاقتصاد من السكن، ومن ثم توفير نفقات المواصلات وضياع الكثير من الوقت من أجل الذهاب إلى العمل. وهذا ما يتفق مع دراسة (صيام، ٢٠٠٣) حيث تشير إلى أن الأنشطة غير الرسمية بالاقتصاد غير الرسمي، قد سمحت للمرأة بالالتحاق بها دون قيود أو شروط،

ولهذا فنسبة كبيرة منهن يعملن فيها، حيث إن النساء اللاتي يدخلن فيه غالبًا يكون معظمهن بدون تعليم، ولا تدريب، ولا خبرة سابقة للعمل، فضلاً عن ضعف إدراكهن لما ينطوي عليه العمل في هذا القطاع من مخاطر ومشاق، وغالبًا ما يكون لجوء النساء إلى العمل بهذا الاقتصاد إما بسبب تناقص فرص العمل في القطاع الاقتصادي الرسمي، أو لعدم ملائمة ظروفهن لمثل هذه الفرص، أو لحاجتهن إلى دخول إضافية، ومن ناحية أخرى فإن شريحة النساء في الطبقات الفقيرة قد لا تسمح لهن ظروفهن الأسرية بممارسة نشاط خارج المنزل (صيام، ٢٠٠٣: ٢٢٨). كذلك كشفت دراسة (ناجي، ٢٠٠٥) عن الأسباب التي دفعت المرأة إلى العمل، ولخصتها الدراسة في سببين، "الأول اقتصادي تمثل في كل من: إعالة أسرهن اقتصاديًا وارتفاع تكاليف المعيشة، إعالة المبحوثة نفسها، في حين انحصرت الأسباب الاجتماعية في كل من: شغل وقت الفراغ، كبر عدد أفراد الوحدة المعيشية، العمل في نفس البيت، الحرمان من التعليم. وفي ضوء مقابلات متعمقة مع ١٣٦ من الأمهات العاملات في المكسيك أظهرت نتائج دراسة (Rodin, Danielle) عام ٢٠١٢ أن خروج المرأة إلى العمل بالاقتصاد غير الرسمي لم يكن خياراً بالنسبة إليهن، وإنما دفعتهن الظروف الاقتصادية وتلبية لاحتياجات الأسرة (Rodin, 2012; 85).

والجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من العمالة النسائية في القطاع الخاص تعملن بدون عقود عمل أو حماية من مظلة التأمينات الاجتماعية، وتوضح نتائج البحوث أن حوالي ٧٥% من العاملات لدى الغير في القطاع الخاص تعملن بصورة غير رسمية؛ حتى يسهل الاستغناء عنهن إذا ما استدعت الضرورة ذلك (حليم، ٢٠٠٢: ٣١-٣٢).

جدول رقم (٣) دوافع العمل في الاقتصاد غير الرسمي

دوافع العمل	العدد	%
- لتوفر العمل وسهولته في هذا النشاط	٣٩	٢٦
- لعدم وجود شروط للالتحاق بالعمل	١٧	١١.٣
- لتحسين مستوى المعيشة	٢٥	١٦.٧
- لقربه من منزلي	١٨	١٢
- للحاجة المادية	٥١	٣٤
الإجمالي	١٥٠	١٠٠%

٣. أثر عمل المرأة على الأسرة: (الرضا الوظيفي، تناسب الدخل وأوجه الإنفاق):  
تظهر بيانات الجدول رقم (٤) تأثير عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي على الأسرة في مجتمع الدراسة، حيث يتبين من الجدول تأكيد ٧٢% من أفراد العينة على أن تأثير عملهن في الاقتصاد غير الرسمي كان إيجابياً على أسرهن، وهذا يعني حجم تأثير التحاق المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، واستشعار الغالبية من أفراد العينة بتأثير مساهمتهم في دعم اقتصاد أسرهن. وعلى الرغم من هذا التأثير الإيجابي لعمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنهم غير راضيات بصورة كبيرة عن عملهن في هذا الاقتصاد، فقد بلغت نسبة عدم الرضا بين أفراد العينة ٢٠.٧%، وهي نسبة تعكس حجم المعاناة التي تكابدها المرأة في ذلك النمط من الاقتصاد، هذا فضلاً عن أدوارها الاجتماعية المتعددة داخل الأسرة. وهذا ما تبرزه دراسة (حافظ، ٢٠٠٣) بأن انشغال المرأة بالمعاناة اليومية كان السبب في شيوع الأمية بنوعيتها التعليمية وأمية الوعي بين الكثير من النساء (حافظ، ٢٠٠٣: ١٤٧). كما تشير بعض الدراسات إلى بعد آخر مرتبط برضا المرأة عن عملها في الاقتصاد غير الرسمي، وهو التدخل المستمر للحكومة في هذا الاقتصاد لتنظيم العمل داخله وإخضاعه للمراقبة والتفتيش، مما يؤدي إلى معاناة العاملين به من عدة صعوبات في تعاملهم مع هذه الأجهزة قد تتسبب في عدم استقرارهم وتقليل من راحتهم النفسية (هلال، ٢٠٠٤: ٢٦١-٢٦٤). بل ويشير حجازي إلى أن المرأة التي لا تجد وقتاً للفراغ أو لذاتها، فهي مستغلة إلى أقصى استغلال (حجازي، ٢٠٠٣: ٤١٩). (جدول رقم ٤)

#### تأثير عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي على الأسرة

التأثير	العدد	النسبة
- إيجابي جداً	١٠٨	٧٢
- إيجابي	٢٥	١٦.٧
- إيجابي إلى حد ما	١٧	١١.٣
الإجمالي	١٥٠	١٠٠%

تُظهر بيانات الجدول رقم (٥) الإسهام الاقتصادي للمرأة في دعم اقتصاد أسرتها، حيث يتبين من بيانات الجدول أن ٣٦.٧% من أفراد العينة يشكل دخلهن المصدر

الرئيسي والأساسي للأسرة، وهذه النسبة تعكس حجم الدعم المادي الذي تقوم به المرأة في دعم اقتصاد أسرتها، بحيث تصبح هي المصدر الأساسي والوحيد لدخل الأسرة، خاصة مع عجز الزوج أو انقطاعه عن العمل، أو في بعض الأحيان فقدان رب الأسرة. وفي هذا الصدد تشير دراسة (الخشاب، ٢٠٠٣) إلى أن هناك تغيرات حدثت في تكوين الأسرة المصرية، حيث نجد أن نموذج الأب المتسلط على مقدرات الأسرة والأم الخاضعة المستسلمة ليل نهار ذهب بلا رجعة، وهو ما تؤكدته الشواهد البارزة على الأسرة المصرية المعاصرة من تزايد حقيقي لدور الأم مع وجود شبحي للأب، وهو ما يرجع إلى الأزمة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري والمتمثلة في انخفاض الدخل أمام التزايد المستمر في الحاجات الأساسية للأسرة، وخاصة أن المجتمع في الفترة الأخيرة قد تعرض لتوجيهات استهلاكية فرضت على الأفراد حاجات جديدة عجزت دخولهم عن مواجهتها. وقد شكلت كل هذه المشاكل الاقتصادية قوى ضاغطة دفعت بالرجال إلى طريقين: إما إلى الهجرة إلى الخارج سعياً لتحقيق مزيد من الدخل، أو القيام بأعمال إضافية لمواجهة التزايد المستمر في الحاجات الأساسية للأسرة، هذا إلى جانب ما ترتب على غياب الأب من تغيرات واضحة في أدوار المرأة، فجمعت بين دور الأم ورب الأسرة معاً في ممارسة السلطة واتخاذ القرار الأسري، هذا فضلاً عن خروجها للعمل في بعض أو أغلب الأوقات للمساهمة في زيادة دخل الأسرة ورفع مستواها الاقتصادي، وهو ما ساهم بشكل أساسي في ظهور ظاهرة المرأة المعيلة وانتشارها (الخشاب، ٢٠٠٣: ٤٠). (جدول رقم ٥)

#### دخل الزوجة هو المصدر الأساسي للأسرة

النسبة	العدد	الدخل هو المصدر الأساسي
٣٦.٧	٥٥	- نعم
٦٣.٣	٩٥	- لا
١٠٠%	١٥٠	الإجمالي

تكشف بيانات الجدول رقم (٦) مدى قدرة الدخل الذي تحصل عليه المرأة من عملها في الاقتصاد غير الرسمي الحالي في الوفاء بمتطلبات واحتياجات الأسرة، حيث يلاحظ أن هناك ٥٠.٧% من أفراد العينة يرون أن دخلهن المتحصل عليه من عملهن

الحالي يستطيع الوفاء بإشباع احتياجات الأسرة، وتعد هذه النسبة مرتفعة وتعكس جدوى وقيمة عمل المرأة ودوره في دعم اقتصاد الأسرة ومشاركتها في تحقيق متطلبات أفراد الأسرة المادية، ومن ثم تغيير مستويات المعيشة. غير أن النسبة التي لا ترى أن دخلهن لا يتناسب مع احتياجاتنا الراهنة (٣٩.٣%) يذهب إلى أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تزايد احتياجات الأسرة في ظل الارتفاع المتواصل للأسعار وذلك بنسبة ٧٧.١%، وهذا يعني أن السياق الاقتصادي الذي تعيش من خلاله أفراد العينة يساهم بشكل أو بآخر في إحباط محاولاتهن في تغيير مستويات معيشة الأسرة ونوعية حياتها، خاصة في ظل معدلات التضخم المرتفعة. ولهذا تشير دراسة (McInnis, 1995) إلى نتيجة مهمة في هذا الصدد مؤداها: أن تنوع المرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي لمصادر الدخل يساعدها في تحقيق أهدافها الاقتصادية بدعم احتياجات الأسرة المعيشية (McInnis, 1995; 398).

### جدول رقم (٦)

#### توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدى تناسب الدخل الحالي

النسبة	العدد	مدى تناسب الدخل
٥٠.٧	٧٦	نعم
٤٩.٣	٧٤	- لا
١٠٠%	١٥٠	الإجمالي

ويتأمل بيانات الجدول رقم (٧) والذي يوضح أوجه إنفاق أفراد العينة لدخلهن، يتبين لنا حجم وتأثير مشاركة المرأة بخروجها للعمل في دعم اقتصاد الأسرة، حيث نجد أن ٥٣.٣% من أفراد العينة يساعدن الأسرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، وهذه نسبة تعكس تأثير عمل المرأة، فهي تدعم الأسرة في تلبية احتياجاتها الأساسية وليس الكمالية، مما يعني قصور دخل الزوج وعدم قدرته على الوفاء بمتطلبات الأسرة الأساسية، مما



يمنح قيمة اقتصادية مهمة لمساهمة المرأة في دعم اقتصاد أسرتها. وعند تأمل باقي النسب الواردة بالجدول سيتبين لنا هذه القيمة بشكل جلي، حيث تساعد المرأة بدخلها في تعليم الأبناء بنسبة ٢٦%، ومساعدة الأسرة عن مرض أحد الأبناء بنسبة ١١.٣%، كذلك مساعدتهن بدخلهن عند زواج الأبناء بنسبة ٩.٣%. وهذا وإن دل فإنما يدل على حيوية المشاركة الاقتصادية للمرأة في دعم أسرتها في البنود الأساسية للحياة المعيشية، سواء أكانت هذه البنود احتياجات معيشية أساسية (الطعام والشراب والملبس)، أم كانت في بنود متعلقة بالتعليم والصحة وزواج الأبناء.

#### جدول رقم (٧)

##### أوجه إنفاق دخل أفراد العينة

النسبة	العدد	أوجه الإنفاق
٥٣.٣	٨٠	- تلبية احتياجات الأسرة الأساسية
٢٦	٣٩	- الإنفاق على تعليم الأبناء
١١.٣	١٧	- الإنفاق عند مرض أحد الأبناء
٩.٣	١٤	- المساعدة في زواج أحد الأبناء
١٠٠%	١٥٠	الإجمالي

وفي ضوء الجدوى الاقتصادية لعمل المرأة ودعمها الواضح والمؤثر لأسرتها. كما وضح في بيانات الجدول رقم (٧)، تؤكد ٧٤% من أفراد العينة أنهم غير قادرين عن التوقف عن العمل؛ وذلك نظرًا لاحتياج الأسرة الشديد إلى دخولهن. فتوقفهن عن العمل في الاقتصاد غير الرسمي معناه عجز الأسرة عن الوفاء بإشباع احتياجاتها الأساسية، وربما تعثر الأسرة عن تعليم أبنائها، خاصة مع تزايد تكلفة الإنفاق على التعليم وما يتطلبه من دروس خصوصية، كذلك المساهمة في دفع تكاليف علاج أفراد الأسرة... إلخ. هذا فضلاً عن أن جزءاً لا يستهان به من أفراد العينة يشكلن المصدر الأساسي لدخل الأسرة، ومن ثم لا تستطيع المرأة التوقف عن العمل، حيث إن الخروج عن العمل ضرورة تقتضيه الحاجة وليس خياراً. ولهذا تأتي في مقدمة الأسباب التي ساقها أفراد العينة لعدم قدرتهن عن التوقف عن العمل في الوقت الراهن بأن الأسرة لا تستطيع الاستغناء عن دخلهن بنسبة ٦٨.٤%، وأن الأولاد لا يزالون في التعليم ويحتاجون إلى مصروفات بنسبة

١٦.٣%، وأخيراً، فإن دخل الزوج لا يكفي وحده لإشباع احتياجاتنا بنسبة ١٥.٣%. ونستعين في هذا الصدد بالمفهوم الذي استخدمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا للنساء اللاتي يرأسن أسرة على أنهن النساء المسئولات مالياً عن أسرهن، أو هن اللواتي يدرن اقتصاديات الأسرة نيابة عن رأس الأسرة الذكر الغائب (اللجنة الاقتصادية، ٢٠٠١: ١٨).

ومن ثم يرى ٦٢% من أفراد العينة. في ضوء بيانات الجدول رقم (٨). أن العمل في الاقتصاد غير الرسمي ساهم بشكل أو بآخر في تحقيق أهداف الأسرة، وهي نسبة مرتفعة تعكس حجم تأثير عمل المرأة وانعكاسه على تحقيق احتياجات الأسرة. غير أن هناك نسبة. أيضاً. ليست بالقليلة ٣٨% ترى بأن العمل في الاقتصاد غير الرسمي لم يحقق الأهداف المرجوة؛ ويعود ذلك إلى بعض الصعوبات التي تواجه الأسرة في الوقت الراهن، في مقدمة هذه الأسباب ارتفاع معدلات التضخم، ومن ثم صعوبة الادخار بقصد تحقيق الأهداف المستقبلية للأسرة، وذلك بنسبة ٤١,٩%، وهذا يعني أن المرأة تجد دخلها من عملها الحالي ينفق على إشباع الاحتياجات الأسرية الراهنة، حيث يلتهم التضخم كل الدخل الذي تتحصل عليه المرأة، مما يعوقها عن تحقيق أهداف مستقبلية، ومن هذه الأهداف الادخار من أجل المستقبل، سواء تعلق هذا بتعليم الأبناء أو زواجهم.. إلخ. ومن هذا المنطلق، تعكس عينة الدراسة أن احتياجات الأسرة دائماً في تزايد، ومن ثم فننقات الأسرة المادية هي الأخرى في تزايد وتتطلب مزيداً من العمل، ومزيداً من الجهد، الأمر الذي يضاعف من الأعباء والضغوط النفسية على المرأة عند التحاقها بسوق العمل عمومًا، وفي الاقتصاد غير الرسمي على وجه الخصوص.

جدول رقم (٨)

العمل في الاقتصاد غير الرسمي ساعد في تحقيق أهداف الأسرة

تحققت الأهداف	العدد	النسبة
- نعم	٥٧	٣٨
- لا	٩٣	٦٢
الإجمالي	١٥٠	%١٠٠

### الإسهام الاقتصادي للمرأة:

يظهر الإسهام الاقتصادي للمرأة رغبتها الحقيقية في دعم اقتصاد أسرتها، حيث لا تكتفي فقط بعملها في الاقتصاد غير الرسمي، وإنما تتجلى في رغبتها في الحصول على بعض القروض وتنفيذ عدد من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر التي ربما تعود بعوائد اقتصادية مناسبة تساهم في إحداث تغيير حقيقي في مستويات معيشة الأسرة ونوعية حياة أفرادها (راجع في هذا الصدد: لطفي، ١٩٩٠، شكري، ١٩٩٤، حندوسة، ١٩٩٤، رضوان، ٢٠٠١).

وفي هذا الصدد فقد أوضحت التقارير الدورية للصندوق الاجتماعي وتقارير التنمية البشرية أعوام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، ارتفاع معدلات استفادة المرأة من القروض التي تمنحها وحدة دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، حيث أكدت الإحصاءات أن المرأة استأثرت بـ ٣١% من نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، بما تقدر قيمته بنحو ٤٧٠ مليون جنيه من إجمالي القروض التي بلغت أكثر من ملياري جنيه خلال السنوات السبع الماضية، وتعمل بهذه المشروعات التي تبلغ نحو ٣٠ ألف مشروع، ٢٥ ألف سيدة استطعن اقتحام مجالات عمل جديدة والقيام بمشروعات غير تقليدية كانت من قبل مقصورة على الرجال فقط، ومن ثم فقد تالقت توجهات المجلس القومي للمرأة مع سياسات الصندوق الاجتماعي للتنمية في ضرورة تنمية المرأة وتأهيلها من خلال منح واضح لزيادة فعاليتها إلى جانب الرجل على حدٍ سواء لرفع معدلات العملية التنموية (حلمي، ٢٠٠٣: ١٦٩-١٧٠).

وهذا ما يتجلى من بيانات الجدول رقم (٩) والذي يظهر توزيع عينة الدراسة وفقاً لحصولهن من قبل على قرض لدعم الأسرة، حيث يتبين ارتفاع نسبة من حصلن من أفراد العينة على قرض من قبل وتنفيذ عدد من المشروعات بنسبة ٤٨%، وهذه النسبة تعكس بجلاء حجم الرغبة لدى المرأة من أفراد العينة على الإسهام الاقتصادي الحقيقي في دعم اقتصاد الأسرة، وعدم الاكتفاء بالعمل خارج المنزل.

#### جدول رقم (٩)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للحصول على قرض من قبل

النسبة	العدد	الحصول على قرض من قبل
--------	-------	-----------------------

٤٨	٧٢	نعم
٥٢	٧٨	لا
%١٠٠	١٥٠	الإجمالي

وتستعرض بيانات الجدول رقم (١٠) نوعية المشروعات الصغيرة التي نفذتها عينة الدراسة اللاتي أقررن بأنهن حصلن على قروض لتنفيذ عدد من المشروعات من قبل. حيث يتبين أن الأغلبية منهن قمن بعمل كشك وبيع بعض المنتجات في مجتمع الدراسة وذلك بنسبة ٥١.٤%، ويعد تنفيذ هذا المشروع من أسهل المشروعات؛ حيث إنه لا يتطلب سوى دعم مادي لبناء الكشك وشراء منتجاته واختيار مكان لبناء الكشك عليه، وهذا المكان في منطقة عشوائية لا يعد إشكالية، فربما يتم تصميم هذا الكشك أمام منزل الأسرة. أما المشروع الثاني الذي قمن به فكان ورشة لتعليب وتغليف بعض المنتجات بنسبة ٢٥%، وهذا المشروع كذلك لا يتطلب مهارة عالية وإنما يتطلب دعمًا ماديًا من خلال الحصول على الماكينات التي تساعد في تنفيذ هذا المشروع، وأخيرًا ورشة حياكة وتطريز بنسبة ٢٣.٦% والتي تتطلب المهارة في التنفيذ والإعداد.

وتظهر دراسة (زيتون، ٢٠٠٠) مجالات العمل في الاقتصاد غير الرسمي، والتي من أبرزها العمل بالمشروعات الصغيرة، حيث إن أهمية المشروعات الصغيرة تكمن في أنها تعد مكونًا أساسيًا للاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى أنها في ظل تواضع نمو القطاع الخاص الرسمي يمكن أن تعتبر النشاط الأكبر ديناميكية في الاقتصاد، والذي يكون قادرًا على استيعاب أعداد متزايدة من قوة العمل، ومن ثم وفي ظل ضيق فرص العمل أمام النساء في القطاعين الحكومي والعام، والارتفاع الهائل في معدلات البطالة للإناث من جملة الشهادات المتوسطة يدلان على الحاجة الشديدة لفرص العمل التي تخلقها المشروعات الصغيرة للنساء (زيتون، ٢٠٠٠: ٢٥-٢٥٥). ومن ثم فهذه المشروعات تلعب دورًا مهمًا في رفع مستوى معيشتهم وتحويلهم إلى عناصر منتجة في المجتمع (عبد الرسول، ١٩٩٨: ٤٠).

#### جدول رقم (١٠)

نوعية المشروعات الصغيرة التي نفذتها عينة الدراسة

النسبة	العدد	الحصول على قرض من قبل
--------	-------	-----------------------

٢٣.٦	١٧	- ورشة حياكة وتطريز
٢٥	١٨	- ورشة تغليب وتغليف بعض المنتجات
٥١.٤	٣٧	- عمل كشك وبيع بعض المنتجات
%١٠٠	٧٢	الإجمالي

وعلى الرغم من الجدوى الاقتصادية من تنفيذ عدد من المشروعات الصغيرة، والذي ينبغي أن ينعكس على المستويات المعيشية للأسرة بفعالية اقتصادية حقيقية، إلا أن بيانات الجدول رقم (١١) تظهر عكس ذلك، حيث يتبين أن أثر تنفيذ المشروعات الصغيرة يساهم بالدرجة الأولى في وفاء الأسرة بجميع متطلباتها المادية وذلك بنسبة ٦٨.١%، أما النسب المتبقية الأخرى، ولا سيما ما يتعلق بأثر تنفيذ المشروعات الصغيرة على تحسين مستويات المعيشة فتأتي منخفضة مقارنة بإشباع احتياجات الأسرة بنسبة ٢٣.٦%، ويعود ذلك الانخفاض بصورة أساسية إلى الواقع الاقتصادي المتضخم في كل مناحي الحياة الاقتصادية، مما تعجز معه الأسرة عن القدرة على الادخار من أجل تأمين المستقبل، ولهذا فالنسبة التي تستطيع الادخار بين أفراد العينة اللاتي نفذن المشروعات لم تتجاوز ٨.٣%. وتشير في هذا الصدد دراسة (Carr, 2000) إلى أنه ربما عمل المرأة داخل المنزل عبر تنفيذ عدد من المشروعات الصغيرة يربطها بالاقتصاد العالمي من خلال سلسلة من الشراكات (Carr, 2000; 123). وهذا ما أبرزته ميدانياً دراسة (عوض، ٢٠١١) والتي أوضحت أن المرأة في قرية نائية من قرى مركز الداخلة بمحافظة الوادي الجديد استطاعت تسويق منتجاتها من صناعة الكليم اليدوي إلى اليابان وذلك عبر دعم الجمعيات الأهلية بالقرية (راجع أيضاً: الزيايدي، ٢٠١١: ٨٠٩).

#### جدول رقم (١١)

العوائد الاقتصادية التي عادت على الأسرة من تنفيذ المشروع الصغير

النسبة	العدد	العوائد
٢٣.٦	١٧	- تحسين مستوى معيشة الأسرة
٦٨.١	٤٩	- الوفاء بجميع متطلبات الأسرة
٨.٣	٦	- القدرة على الادخار من أجل تأمين المستقبل
%١٠٠	٧٢	الإجمالي

على الجانب الآخر، تكشف بيانات الجدول رقم (١٢) عن حجم المشكلات التي تواجه المرأة في العمل في الاقتصاد غير الرسمي، حيث تقرر نسبة ٨٨.٧% منهن بأنهن يواجهن مشكلات في العمل، وتعد هذه النسبة مرتفعة وتعكس حجم المعاناة والضغط التي تتعرض لهن المرأة في العمل في ذلك الاقتصاد. وتشير في هذا الصدد العديد من الدراسات إلى أن المرأة تعاني في عملها بالاقتصاد غير الرسمي بشكل خاص من العديد من المشكلات والمعوقات التي تقع على كاهلها، منها ما يتعلق بسمات المرأة ذاتها كقوة ضعيفة ومهمشة في المجتمع، ومنها ما يتعلق بطبيعة هذا القطاع ذاته. حيث يتسم ذلك القطاع بأنه يخرج عن كل الأبعاد التشريعية والقانونية والإنسانية المحددة لشروط الدخول في العمل، ولخطة العمل، وللعائد من العمل بل ويتجاوزها، فهو قطاع لا يلتزم بأي تحديد قانوني لساعات العمل أو الأجور والتأمينات والمعاشات أو شرط السلامة المهنية والصحية، ولهذا فمشكلة المرأة في هذا القطاع ليست مشكلة "تعطل" أو "الخروج عن قوة العمل"، فساء كثيرات تعملن وتتطلعن إلى فرصة عمل أفضل. إن المشكلة الأساسية - كما بينت دراسات الحالة التي عنيت بأوضاع المرأة في الاقتصاد غير الرسمي - هي كثافة الاستغلال والقهر المعنوي والجسدي مقابل أجر محدود لا يفي بالحد الأدنى من ضرورات الحياة، فهي تعمل لساعات تتجاوز الاثني عشرة ساعة، وفي بيئة عمل تفتقد إلى الشروط الإنسانية للعمل، من حيث المكان وحجمه والإضاءة والتهوية، وذلك مقابل أجور متدنية، ولا تجد ما تستند عليه عند المرض أو الإصابة أو كبر السن (عبد المعطي، ٢٠٠٣: ٢٥-٢٦). ومن ثم تعاني المرأة في الاقتصاد غير الرسمي من محدودية فرص الحصول على الموارد، ومن ثم عجزها عن تجميع الأصول (Olarenwaju, 2012; 31).

جدول رقم (١٢)

مدى مواجهة مشكلات في العمل الحالي

النسبة	العدد	مواجهة المشكلات
٨٨.٧	١٣٣	- نعم
١١.٣	١٧	- لا
%١٠٠	١٥٠	الإجمالي

ويتكشف من بيانات الجدول رقم (١٣) نوعية المشكلات التي تواجه المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، وتأتي المشكلات الخاصة بالحماية والأمن في مقدمة تلك المشكلات بنسبة ٢٩.٣%؛ وترتبط تلك المشكلة بطبيعة الاقتصاد غير الرسمي الذي يغيب في مجمله عن الرقابة الحكومية والضوابط التشريعية، الأمر الذي تتضح معه مشكلة المرأة فيما يتعلق بافتقارها للحماية والأمن. أما المشكلة الثانية فكانت مشكلة مرتبطة بالسيولة المالية بنسبة ٢٧.٨%، وترتبط تلك المشكلة كذلك بعدم توافر لوائح وقواعد قانونية واضحة تلزم صاحب العمل بدفع الرواتب بشكل منتظم، الأمر الذي يساهم في مواجهة المرأة مشكلات عدة تتعلق بالصراع مع صاحب العمل في الحصول على راتبها في أوقات محددة تفيد الأسرة، فربما تواجه المرأة مشكلات انقطاع دخلها أكثر من شهر، بحجة الركود أو عدم توفر السيولة المادية، كذلك تعاني المرأة في ذلك النمط من الاقتصاد مشكلات خاصة بأوقات العمل بنسبة ١٨.٧%، ويرتبط ذلك باستغلال صاحب العمل للمرأة واستنزافها وطاقتها وأوقاتها، حيث تقضي المرأة في ذلك النمط من الاقتصاد أوقات عمل طويلة وشاقة لا تراعي خصائصها البيولوجية واحتياج أسرتها من الرعاية الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى مشكلات خاصة بتوفير مكان مناسب للعمل بنسبة ١٣.٥% ولا سيما إذا كانت تمارس المرأة عملها في ذلك الاقتصاد بشكل انفرادي ومن خلال أنشطة عشوائية غير منتظمة، كذلك المشكلات المرتبطة بعلاقات العمل داخل هذا الاقتصاد غير المنظم بنسبة ١٠.٧%. وثمة صور أخرى من المعاناة التي تتكبدها المرأة في هذا الاقتصاد والمرأة المعيلة بشكل خاص، والتي تتمثل في ما تواجهه المرأة الفقيرة "المعيلة" التي تعمل بالاقتصاد غير الرسمي من مهام وأدوار تجاه أسرتها، تلك الأدوار التي تكون من التداخل ما يجعلها تعاني من صراعات الأدوار وصراعات نفسية وإجهاد جسدي والحرمان حتى من لحظة تأمل الذات والتفكير في بعض الأمور الشخصية. هذا فضلاً عن ضعف قدرة المرأة التنافسية؛ بسبب انخفاض مهاراتها ومحدودية مستواها التعليمي والتدريب (إسماعيل، ٢٠٠٣: ٣٨). وهنا تدعو دراسة (Bonner, 2011) إلى ضرورة تحرك النقابات للتعامل مع التحديات والمشكلات التي تواجه المرأة في الاقتصاد غير الرسمي (Bonner, 2011, 126).

جدول رقم (١٣)

## نوعية المشكلات التي تواجه المرأة

النسبة	العدد	نوعية المشكلات
١٣.٥	١٨	- مشكلات خاصة بتوفير مكان مناسب لممارسة العمل
٢٧.٨	٣٧	- مشكلات خاصة بتوفر السيولة المالية
٢٩.٣	٣٩	- مشكلات خاصة بالحماية والأمن
١٨.٧	٢٥	- مشكلات خاصة بأوقات العمل
١٠.٧	١٤	- مشكلات مرتبطة بعلاقات العمل
%١٠٠	١٣٣	الإجمالي

## ٤. المعدل العام لتنمية اقتصاديات الأسرة:

نستهدف خلال هذا المحور التعرف على المعدل العام لتنمية اقتصاديات الأسرة من خلال عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي؛ وذلك باستخدام بعض الاختبارات الإحصائية الاستدلالية، والتي تكشف عن حجم التأثير الذي يتركه عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي على الأسرة من جميع النواحي الحياتية الأساسية في إشباع الاحتياجات الأساسية والتعليم والصحة... إلخ. ومن هنا تشير نتائج دراسة أجريت على الأنشطة الاقتصادية للمرأة الحضرية في حي الجوابر في بولاق بمدينة القاهرة إلى تزايد انخراط المرأة في سوق العمل خاصة الهامشي منه، سواء أكان يزاول داخل الوحدة المعيشية أم في العمل التجولي أم الخدمي أم في المنشآت، وبلغ متوسط نسبة العاملات في ذات القطاع ٣٤% من إجمالي عينة الإناث. كذلك أكدت دراسة (علياء شكري وآخرين) عن المرأة في الريف والحضر، على أهمية دور المرأة ومشاركتها في العملية الاقتصادية، وأنها تقوم بالعديد من الأنشطة المأجورة وغير المأجورة، وهي تختص بالعمل في الورش الصغيرة، أو تقوم بعمل مشروع صغير أو العمل كدلالة، أو خياطة أو العمل الخدمي... إلخ (شكري، ٢٠٠٠). هذا وقد أكدت دراسة أخرى على ارتفاع معدلات النساء في هذا الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث إنه يضم حوالي ٥.٧ مليون امرأة تعمل في هذا الاقتصاد، وتشكل نسبة ٣٩% من إجمالي العاملين فيه (حليم، ٢٠٠٢): (٣٣-٣٢).

جدول رقم (١٤)



### المعدل العام لتنمية اقتصاديات الأسرة

الدلالة الاجتماعية	المتوسط mean	متوسط %	قوي %	قوي جدا %	المعدل العام لتنمية اقتصاديات الأسرة
متوسط	٣.٧	٣٤.٥	٦١.٣	٤.٢	

يتبين من بيانات الجدول رقم (١٤) المعدل العام لتنمية اقتصاديات الأسرة، وذلك من خلال استخدام الاختبار الإحصائي المتوسط (**mean**) أن بعض أفراد العينة يجدون في العمل في الاقتصاد غير الرسمي دعمًا وتنمية لاقتصاد أسرهم. بمعنى آخر تعكس بيانات الجدول أن المعدل العام لتنمية اقتصاديات الأسرة يساوي (٣.٧) بدلالة إحصائية متوسطة، وهذا إن دل فإنما يدل على تأثير عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي في تنمية اقتصاديات الأسرة بشكل أو بآخر، ومن هنا يعكس الجدوى والقيمة الاقتصادية لعمل المرأة في دعم الاقتصاد الأسري. وقد أثبتت تجارب العديد من الدول في هذا الصدد، أن مكافحة الفقر ولا سيما فقر المرأة يؤدي إلى رفاهية المجتمع ككل، حيث إنه يمكن عزو السبب الرئيسي لتفاقم فقر المرأة نتيجة لعدم امتلاكها لوسائل الإنتاج وعدم قدرتها على الحصول على التمويل الذي يؤهلها للحصول على هذه الوسائل؛ إذ لا تملك المرأة بهذا الخصوص أكثر من ١% من الموارد العالمية كما يؤكد التقرير (العتوم، ٢٠٠٢: ٨٥).

جدول رقم (١٥)

### المعدل العام لإشباع الاحتياجات الأساسية بين أفراد العينة

الدلالة الاجتماعية	المتوسط mean	متوسط %	قوي %	قوي جدا %	المعدل العام لإشباع الاحتياجات الأساسية
قوي	٤.٢	١٥.٣	٤٧.٣	٣٧.٣	

يتبين من بيانات الجدول رقم (١٥) والذي يعكس المعدل العام لإشباع الاحتياجات الأساسية بين أفراد العينة، وذلك من خلال استخدام الاختبار الإحصائي المتوسط (**mean**) أن بعض أفراد العينة يجدون في عملهم في الاقتصاد غير الرسمي دعمًا وتنمية لاقتصاد أسرهم، ويتجلى هذا الدعم في قدرة الأسرة على إشباع الاحتياجات

الأساسية لأفرادها. بمعنى آخر تعكس بيانات الجدول أن المعدل العام لإشباع احتياجات الأساسية يساوي (٤.٢) بدلالة إحصائية قوية، وهذا إن دل فإنما يدل على تأثير عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي في إشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة، خاصة. وفي ضوء التحليلات الإحصائية السابقة لبيانات الدراسة الميدانية. في ظل عدم أو عجز رب الأسرة عن الإشباع الكامل لاحتياجات أسرته، ومن ثم تعرضها لصور عدة من الحرمان. وفي هذا الصدد يشير تقرير التنمية البشرية في العالم (٢٠٠٦) إلى أن أنشطة المرأة الاقتصادية تعمل أساساً كمدخلات للرفاه الجماعي للأسرة المعيشية(البنك الدولي، ٢٠٠٦: ٥١). كما تشير منظمة العمل الدولية إلى أن عمل المرأة مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر، يمكن أن يكون أهم عامل على الإطلاق للحد من الفقر في الاقتصادات النامية(Heintz,2006).

جدول رقم (١٦) المعدل العام لقدرة الأسرة على تعليم أبنائها بين أفراد العينة

المعدل العام لتعليم الأبناء	قوي جدا %	قوي %	متوسط %	ضعيف %	المتوسط mean	الدلالة الاجتماعية
	٥.٣	٤٠.٧	٤٥.٣	٨.٧	٣.٤٢	متوسط

يظهر من بيانات الجدول رقم (١٦) والذي يعكس المعدل العام لقدرة الأسرة على تعليم أبنائها بين أفراد العينة، وذلك من خلال استخدام الاختبار الإحصائي المتوسط (mean) أن بعض أفراد العينة يجدون في عملهن في الاقتصاد غير الرسمي دعمًا وتنمية لاقتصاد أسرهن ويتجلى هذا الدعم في قدرة الأسرة على تعليم الأبناء. بمعنى آخر تعكس بيانات الجدول أن المعدل العام لتعليم الأبناء يساوي (٣.٤٢) بدلالة إحصائية متوسطة، وهذا إن دل فإنما يدل على تأثير عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي في تعليم الأبناء بدرجة مقبولة، الأمر الذي يساعد في تحقيق تغيير نوعي في

حياة أفراد تلك الأسر الفقيرة التي تعيش في مجتمعات عشوائية وتواجه مخاطر الفقر المدقع وندرة الموارد وانخفاضها، فالزوج ذو المهارات المنخفضة والقدرات المحدودة لا يستطيع بمفرده تحمل مسؤوليات الإنفاق على الأسرة في مختلف النواحي الحياتية، ومن هنا يكون عمل المرأة مهمًا ومؤثرًا في تمكين الأسرة من فرص الحياة المختلفة المعيشية والتعليمية والصحية... إلخ. وفي هذا الصدد يشير تقرير صندوق النقد الدولي (٢٠١٣) إلى أن المرأة يرجح لها بدرجة أكبر من الرجل أن تستثمر جزءًا كبيرًا من دخل أسرتها المعيشية في تعليم أبنائها (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣: ٥).

جدول رقم (١٧) المعدل العام لإشباع احتياجات الأسرة الصحية بين أفراد العينة

المعدل العام للصحة	قوي جدًا %	قوي %	متوسط %	ضعيف %	المتوسط mean	الدلالة الاجتماعية
	٠.٧	٥٦	٣٧.٣	٦	٣.٥١	متوسط

يتبين من بيانات الجدول رقم (١٧) والذي يعكس المعدل العام لإشباع احتياجات الأسرة الصحية بين أفراد العينة، وذلك من خلال استخدام الاختبار الإحصائي المتوسط (**mean**) أن بعض أفراد العينة يجدون في عملهم في الاقتصاد غير الرسمي دعمًا وتنمية لاقتصاد أسرهم، ويتجلى هذا الدعم في قدرة الأسرة على إشباع احتياجات الأسرة الصحية بين أفراد العينة. بمعنى آخر تعكس بيانات الجدول أن المعدل العام لإشباع احتياجات الأسرة الصحية بين أفراد العينة يساوي (٣.٥١) بدلالة إحصائية متوسطة، وهذا إن دل فإنما يدل على تأثير عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي في إشباع احتياجات الأسرة الصحية، والتي تتطلب تكاليف اقتصادية مكلفة في بعض الأحيان لا سيما في ظل تأمين صحي منخفض والفعالية ومنخفض الجودة.

جدول رقم (١٨)

مدة العمل الحالي وإشباع الاحتياجات الصحية

الإجمالي	إشباع الاحتياجات الصحية				مدة العمل الحالي
	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدًا	

٢٥	١	١١	١٣	-	- أقل من سنتين
٤٨	٦	١٥	٢٧	-	- من سنتين إلى أقل من ٥ سنوات
٦٢	١	٣٩	٢١	١	- من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات
١٠	-	٣	٦	-	- من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة
٥	-	٢	٣	-	- أكثر من ١٥ سنة
١٥٠	٩	٥٦	٨٤	١	الإجمالي

كا = ٠.٣٩٩ مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠ دالة

تظهر بيانات الجدول رقم (١٨) العلاقة الارتباطية بين مدة العمل الحالي للمرأة في الاقتصاد غير الرسمي، ومدى إشباع احتياج الأسرة من الجوانب الصحية، حيث يتبين أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين مدة العمل والقدرة على إشباع الاحتياجات الصحية، بحيث يمكننا القول: إنه كلما طالت الفترة الزمنية للمرأة في العمل بالاقتصاد غير الرسمي، ساهمت بشكل أو بآخر في إشباع احتياجات الأسرة الصحية. وبلا شك أن هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير، وترتبط بتطور ونمو القدرات الاقتصادية للأسرة وزيادة مواردها.

جدول رقم (١٩)

مدة العمل الحالي وتعليم الأبناء وزواجهم

الإجمالي	تعليم الأبناء وزواجهم				مدة العمل الحالي
	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا	
٢٥	-	١٥	٨	٢	- أقل من سنتين
٤٨	٥	١٨	١٩	٦	- من سنتين إلى أقل من ٥ سنوات
٦٢	٨	٢٣	٣١	-	- من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات
١٠	-	٨	٢	-	- من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة
٥	-	٤	١	-	- أكثر من ١٥ سنة
١٥٠	١٣	٦٨	٦١	٨	الإجمالي

كا = ٠.٠٢٠ مستوى الدلالة = ٠.٠٠١ دالة

تظهر بيانات الجدول رقم (١٩) العلاقة الارتباطية بين مدة العمل الحالي للمرأة في الاقتصاد غير الرسمي ومدى قدرة الأسرة على تعليم الأبناء وزواجهم، حيث يتبين أن هناك علاقة ارتباطية متوسطة بين مدة العمل والقدرة على تعليم الأبناء وزواجهم، بحيث يمكننا القول: إن عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي يساعد الأسرة بشكل أو بآخر في تعليم الأبناء وزواجهم ولا سيما في ظل ارتفاع معدلات التضخم وتكاليف التعليم في المجتمع المصري، خاصة ما يتعلق بالتكلفة المادية للدروس الخصوصية والتي تلتهمها كل الزيادات المادية التي تحققها المرأة من خلال عملها في ذلك النمط من الاقتصاد. وهذا ما تبرز أثره دراسة (عبد الباري، ٢٠٠٥) حيث تشير إلى أن عمل المرأة وما يستتبعه من عائد اقتصادي يؤدي إلى تمتعها بميزات وقوة لم تكن تتمتع بها، وهذا أدى إلى تغيير شكل خريطة القوة داخل الأسرة، الأمر الذي يتضح في عملية صناعة القرار، هذا على الرغم من المعوقات الاجتماعية والثقافية التي اكتسفت بدايات هذا العمل.

#### جدول رقم (٢٠)

##### مدة العمل الحالي وإشباع الاحتياجات الأساسية

الإجمالي	إشباع الاحتياجات الأساسية			مدة العمل الحالي
	متوسط	قوي	قوي جدا	
٢٥	٧	٢٢	٧	أقل من سنتين
٤٨	٧	٢٨	٢٣	من سنتين إلى أقل من ٥ سنوات
٦٢	٩	٢٥	٢٨	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات
١٠	-	١	٩	من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة
٥	-	١	٤	أكثر من ١٥ سنة
١٥٠	٢٣	٥٦	٧١	الإجمالي

دالة مستوى الدلالة = ٠.٠١ ٠.٠١ = ٢٤ = كا

تظهر بيانات الجدول رقم (٢٠) العلاقة الارتباطية بين مدة العمل الحالي للمرأة في الاقتصاد غير الرسمي ومدى إشباع الأسرة الاحتياجات الأساسية، حيث يتبين أن هناك علاقة ارتباطية قوية جداً بين مدة العمل والقدرة على الاحتياجات الأساسية، بحيث يمكننا القول: إنه كلما طالت الفترة الزمنية للمرأة في العمل بالاقتصاد غير الرسمي، ساهمت بشكل كبير في إشباع احتياجات الأسرة الأساسية. وهذه النتيجة تعكس بجلاء القيمة الاقتصادية الحقيقية لعمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وانعكاس ذلك على دعم اقتصاد الأسرة، فدخل الزوجة ساهم بصورة كبيرة في إشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة، وهذا يدفعنا إلى القول: إنه في حالة عدم عمل المرأة فإن الأسرة الفقيرة في مجتمع الدراسة ستتعرض لمخاطر وأزمات حياتية تتجلى في صور شتى من الفقر المدقع والحرمان المطلق.

جدول رقم (٢١)

أهم المتغيرات المؤثرة في تنمية اقتصاديات الأسرة

الترتيب	أهم المتغيرات تأثيراً في تنمية اقتصاديات الأسرة	معدل التأثير	مستوى التأثير
الأول	حجم الأسرة	٠.٩٩٨	قوي جداً
الثاني	الدخل	٠.٩٨٧	قوي جداً
الثالث	عدد الساعات التي تقضيها المرأة في العمل	٠.٩٩٠	قوي
الرابع	دوافع العمل في الاقتصاد غير الرسمي	٠.٩٩٢	قوي
الخامس	مدة العمل الحالي	٠.٤٦٩	ضعيف
السادس	المستوى التعليمي	٠.٤٦١	ضعيف
السابع	العمر	٠.٤٣٩	ضعيف

يتضح من خلال الجدول رقم (٢١) في ضوء اختبار التمايز (Discriminate) أهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في تنمية اقتصاديات الأسرة بمجتمع الدراسة. حيث يتكشف من خلال هذا الاختبار أن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية تؤثر في تنمية اقتصاديات الأسرة بمعدلات متباينة تتراوح بين قوي جداً وضعيف كما يتضح من بيانات الجدول. ولعل من أقوى المتغيرات تأثيراً على تنمية اقتصاديات الأسرة هو حجم الأسرة؛ ويعود ذلك بالتأثير سلبيًا أو إيجابيًا، فكلما كبر حجم الأسرة تضاعفت الأعباء المادية على الأسرة، ومن ثم انخفضت الاشباعات المتحققة سواء الأساسية أو التعليمية أو الصحية... إلخ، فكل زيادة في دخل الأسرة أو بالتحديد في دخل المرأة تلتهمها الأسرة كبيرة الحجم. والنقطة الجديرة بالاهتمام في هذا الشأن أن ٤٦.٧% من النساء يصل عدد أفراد أسرتهن سبعة أفراد من إجمالي العينة مما يضاعف المعاناة الاقتصادية على كاهلهن، ويدخلهن دائماً في دائرة العمل الشاق في مقابل التأثير المحدود؛ بسبب التآكل المستمر للموارد المادية المتحصل عليها من العمل بالاقتصاد غير الرسمي. كذلك توضح بيانات الجدول أن عدد الساعات التي تقضيها المرأة في العمل تؤثر على تنمية اقتصاديات الأسرة؛ ويعود هذا إلى علاقة عدد ساعات العمل بقيمة الدخل المتحصل عليه، فالمرأة التي تقضي وقتاً طويلاً في العمل من أجل الكسب تساهم إلى

حد كبير في إشباع احتياجات أسرتها. كذلك يؤثر الدخل الذي تتحصل عليه المرأة من عملها في تنمية اقتصاديات الأسرة، فالدخل محدد من المحددات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق اشباع كثيرة للأسرة، وهذا ما تجلى في أكثر من موضع في الدراسة، خاصة فيما يتعلق بدوافع التنقل داخل الاقتصاد غير الرسمي بين أعمال مختلفة من أجل الحصول على دخل مادي أعلى. كذلك تؤثر دوافع العمل في الاقتصاد غير الرسمي على تنمية اقتصاديات الأسرة، فرغبة المرأة ودوافعها النفسية من أجل العمل تنعكس على مساهمتها الاقتصادية بالأسرة. أما المتغيرات الاجتماعية الأخرى الواردة بالجدول، فقد كشفت بيانات الجدول أن تأثيرها كان ضعيفاً، وخاصة فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، والعمر، ومدة العمل الحالي مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

#### الجدول رقم (٢١)

الفرق بين أفراد العينة حسب الحصول على قرض من قبل ومعدل الإسهام في تنمية اقتصاديات الأسرة

(t - test )

الدلالة الاجتماعية	Sig	t	الفرق بالمتوسط	المتوسط mean	الحصول على قرض من قبل	الفرق بين أفراد العينة حسب الحصول على قرض من قبل ومعدل الإسهام في تنمية اقتصاديات الأسرة
دالة	٠.٠١	٤.٢٩	٠.٢٤٥	٣.٧٦	نعم	
				٥١.	لا	

كشفت الدراسة الميدانية من خلال بيانات الجدول رقم (٢١) وفي ضوء التحليل الإحصائي باستخدام اختبار الفروقات للعينات (t-test) والتي خرجت قيمته تساوي ٤.٢٩ وهي دالة إحصائياً (يوجد فرق) يوجد فرق بين أفراد العينة بين النساء اللاتي حصلن على قرض ومن لم يحصلن على قرض من قبل ومعدل الإسهام في تنمية اقتصاديات الأسرة، بمعنى أن حصول المرأة على قرض لدعم مشروعاتها الاقتصادية من قبل يؤثر على معدل تنمية اقتصاديات الأسرة؛ ويعود هذا للتأثير الواضح والملموس



للقرض وحسن استثماره في توفير فرصة عمل مناسبة تدر ربحًا ماديًا مناسبًا إلى حد كبير، الأمر الذي ينعكس في النهاية على معدلات إشباع احتياجات الأسرة المختلفة.

الجدول رقم (٢٢)

الفروقات بين أفراد العينة حسب الرضا عن العمل في الاقتصاد غير الرسمي ومعدل إشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة

(اختبار التباين الأحادي one-way AnovA)

Scheffe (شفيه) المتوسط الرضا عن العمل			Sig	F	الفروقات بين أفراد العينة حسب الرضا عن العمل في الاقتصاد غير الرسمي ومعدل إشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة
متوسط	قوي	قوي جدا			
١.٩	١.٧٤	١.٧٨	٠.٢٤١	١.٤٣	
١			الدلالة الاجتماعية... لا يوجد فرق		

كشفت الدراسة الميدانية من بيانات الجدول رقم (٢٢) في ضوء التحليل الإحصائي باستخدام اختبار الفروقات للعينات المتعددة والتباين الأحادي - one-way AnovA - والتي خرجت قيمته تساوي (١.٤٣) وهي غير دالة إحصائيًا (لا يوجد فرق)؛ أي أنه لا يوجد فرق بين الرضا عن العمل في الاقتصاد غير الرسمي ومعدل إشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة، بمعنى أن رضا الزوجة أو عدم رضاها لا يؤثر على دورها الاقتصادي في دعم اقتصاديات الأسرة، وربما تعمل وهي غير راضية عن العمل، ولكنها مضطرة لذلك كي تساهم في إشباع احتياجات الأسرة وتساعد أبناءها على التعليم والزواج، والإنفاق عليهم كذلك في الجوانب الصحية.

تاسعًا. نتائج الدراسة:

١. أوضحت الدراسة الميدانية الخروج المبكر للمرأة - عينة الدراسة - إلى سوق العمل في الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بقصد مساعدة الأسرة في أوجه الإنفاق المختلفة، ويلاحظ أن الخروج المبكر للمرأة إلى الاقتصاد غير الرسمي لم يرتبط بزواجها وتكوين

الأسرة فحسب، بل امتد إلى فترة قبل الزواج ومساعدتها للأسرة المعيشية والمشاركة في تجهيز نفسها للزواج.

٢. أوضحت الدراسة الميدانية انخفاض المستويات التعليمية للنساء العاملات . عينة الدراسة . الملتحقات بالاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يرتبط مباشرة بالوضع الطبقي وحالة الفقر التي تعيشها المرأة في مجتمع الدراسة، الأمر الذي يتسبب في التمييز ضد المرأة عند الالتحاق بالاقتصاد غير الرسمي، حيث افتقارها إلى القدرات والمهارات اللازمة.

٣. أشارت الدراسة الميدانية إلى نتيجة مؤداها: اقتران عمل المرأة بالاقتصاد غير الرسمي بصور العنف الاقتصادي . في ضوء توجهات المدخل النسوي . ذلك العنف الذي يسلبها أدنى حقوقها في الحياة الإنسانية، والذي يرتبط بصورة أساسية بنوعية الأعمال الهامشية التي تعمل بها المرأة دون وجود سند قانوني يحميها.

٤. كشفت عينة الدراسة أن الاحتياج والعوز الذي تعيش فيه أسرهن، كان الدافع الأساسي لخروجهن للعمل بالاقتصاد غير الرسمي، خاصة مع تزايد حجم الأسرة وامتدادها. ومن ثم لم يكن هناك خياراً أمام المرأة في عينة الدراسة للتفكير والمفاضلة بين الخروج للعمل من عدمه، وإنما دفعتهن ظروف الأسرة الاقتصادية للبحث عن فرصة عمل من أجل دعم اقتصاد الأسرة والقدرة على البقاء.

٥. أظهرت الدراسة الميدانية أن ٣٦.٧% من أفراد العينة يشكلن المصدر الرئيسي والأساسي لدخل الأسرة، وتعكس هذه النتيجة حجم الدعم المادي الذي تقوم به المرأة في دعم اقتصاد أسرتها، بحيث تصبح هي المصدر الأساسي والوحيد لاقتصاد الأسرة.

٦. كشفت الدراسة الميدانية عن أثر السياق الاقتصادي . في ضوء توجهات المدخل البنائي . على الإسهام الاقتصادي للمرأة في دعم اقتصاد أسرتها، حيث أسر هذا السياق ولا سيما في ظل ارتفاع معدلات التضخم على إضعاف قدرات المرأة الاقتصادية في تغيير مستويات المعيشة لأسرتها، والاكتفاء بإشباع الاحتياجات الأساسية.

٧. كشفت الدراسة الميدانية عن أوجه إنفاق دخل المرأة، والذي يعد جزءاً أصيلاً من اقتصاد الأسرة، حيث نجد أن ٧٣.٣% من أفراد العينة يوجهن دخلهن إلى إشباع

احتياجات الأسرة الأساسية و ٢٦% يوجهن دخلهن إلى تعليم الأبناء، ثم ١١.٣% يوجهن دخلهن إلى الإنفاق على الصحة، وأخيراً ٩.٣% يوجهن دخلهن للإنفاق على زواج أحد الأبناء.

٨. أوضحت الدراسة الميدانية أن الإسهام الاقتصادي لعمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي يعد مؤثراً في إشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة، ويظل محدوداً في الإنفاق على الصحة ومتطلباتها والمساعدة في تعليم الأبناء وزواجهم؛ ويعود ذلك لطبيعة التحديات الاقتصادية التي تواجه المرأة وأسرته، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم، الذي يساهم بشكل أو بآخر في إضعاف مساهمة المرأة الاقتصادية في إشباع احتياجات الأسرة المادية دون إحداث تغيير حقيقي وملحوس للمستويات المعيشية ونوعية الحياة. ويرتبط هذا بصورة أساسية بمحدودية قدرة المرأة الفقيرة في الوصول إلى مصادر الدخل المرتفعة.

٩. كشفت الدراسة الميدانية عن دوافع التحاق المرأة للعمل بالاقتصاد غير الرسمي، والتي تجلت في خمسة أسباب في مقدمتها حاجة الأسرة المادية، مما دفع الزوجة للخروج مبكراً إلى سوق العمل من أجل المساهمة الاقتصادية في إشباع احتياجات أفرادها الأساسية، فضلاً عن تحقيق إشباع في جوانب أخرى صحية وتعليمية وزواج الأبناء، أما الدافعان الثاني والثالث فقد ارتبطا بخصائص الاقتصاد غير الرسمي والذي لا يتطلب شروطاً أو تعقيدات للالتحاق به، مما يعجل بخروج المرأة للعمل، هذا فضلاً عن عدم تطلبه كذلك لمهارات فائقة، ومن ثم توفر العمل وسهولته في هذا النشاط، أما الدافع الرابع فقد انحصر في رغبة المرأة في تحسين مستويات المعيشة، وأخيراً؛ البعد المرتبط بقرب العمل من المنزل، مما يسهل على المرأة ممارسة أدوارها الأسرية متوازجة مع عملها.

١٠. أوضحت الدراسة بجلاء نوعية الأعمال التي تقوم بها المرأة. عينة الدراسة. في الاقتصاد غير الرسمي. وقد لوحظ على نوعية هذه الأعمال أنها أعمال هامشية لا تتطلب قدرات أو مهارات فائقة، حيث يمكن اكتساب مهاراتها بالممارسة، ومن هذه الأعمال: العمل في مصنع لتصنيع بعض السلع التي تصنع في الخفاء بعيداً عن الرقابة الحكومية، أو بائعة في أحد المحلات، كذلك العمل في مشغل يدوي، أو بيع بعض

السلع والمنتجات الغذائية أمام السكن، وأخيرًا العمل كخادمة في أحد المنازل وهي نوعية أعمال في مجملها لا تدر عائداً مادياً مرتفعاً، ولكنها تضيف إلى حد كبير لاقتصاد الأسرة الذي يعاني من أزمت اقتصادية وعجز في الموارد.

١١. أوضحت الدراسة الميدانية العلاقة الارتباطية بين مدة عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وتنمية اقتصاديات الأسرة، والتي تجلت في ثلاثة أبعاد: البعد الأول: إشباع الاحتياجات الأساسية، البعد الثاني: إشباع الاحتياجات الصحية، البعد الثالث: إشباع الاحتياجات التعليمية وزواج الأبناء. ومن واقع دراسة هذه العلاقات تبين التأثير الملحوظ لعمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وإشباع الاحتياجات الأساسية، فقد كشفت الدراسة العلاقة الارتباطية القوية بين هذين المتغيرين، كذلك تأثير عمل المرأة على إشباع الاحتياجات الصحية، والذي تبين أن العلاقة بينهما قوية، غير أن القدرة الاقتصادية للمرأة تنخفض إلى حد ما في إشباع احتياجات الأسرة التعليمية وزواج الأبناء، والذي يتبين أن العلاقة بينهما متوسطة.

١٢. كشفت الدراسة باستخدام الاختبار الإحصائي المتوسط أن المعدل العام لتنمية اقتصاديات الأسرة يساوي ٣.٧ بدلالة إحصائية متوسطة، وهذا يعكس تأثير عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي على تنمية اقتصاديات الأسرة، ويعكس كذلك الجدوى والقيمة الاقتصادية لعمل المرأة في دعم الاقتصاد الأسري.

١٣. كشفت الدراسة الميدانية عن أهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية تأثيراً في تنمية اقتصاديات الأسرة، حيث اعتمدت الدراسة على الاختبار الإحصائي التمايز في الحصول على معدل التأثير ومستوى التأثير للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتي جاءت في مقدمتها حجم الأسرة والدخل بمعدل تأثير قوي تجاوز ٠.٩٩٨ وكذلك عدد الساعات التي تقضيها المرأة في العمل، ودوافع العمل في الاقتصاد غير الرسمي بمستوى تأثير قوي ومعدل تجاوز ٠.٩٩٠، ثم بدأت المتغيرات الأخرى في الانخفاض وبلغ مستوى تأثيرها ضعيفاً كالعمر والمستوى التعليمي ومدة العمل الحالي. وفي المجمل تلعب هذه المتغيرات دوراً في التأثير على معدل الإسهام الاقتصادي للمرأة في دعم أسرته.

١٤. كشفت الدراسة الميدانية باستخدام اختبار الفروقات بين العينات **T.test** للعلاقة والارتباط من حصول المرأة على قروض ومعدل الإسهام في تنمية اقتصاديات الأسرة بوجود فروق بين أفراد العينة من النساء اللاتي حصلن على قرض ومن لم يحصلن على قرض من قبل، فقد كشفت الدراسة أن حصول المرأة على قرض ساعد على التمكين الاقتصادي للأسرة بشكل يفوق الأسر التي لم تحصل فيها المرأة على قروض. وتنعكس تلك النتيجة الفعالية الاقتصادية للمرأة ورغبتها الحقيقية في الإسهام الاقتصادي.
١٥. أوضحت الدراسة الميدانية أن معدل الرضا عن العمل لم يكن ذا تأثير واضح على معدل الإسهام الاقتصادي للنساء في دعم اقتصاديات أسرتهن، فقد دفعتهن الظروف الاقتصادية وحالات العجز المادي للخروج إلى العمل؛ ومن ثم تحمل أعباء وضغوط هذا العمل بغض النظر عن الرضا أو القبول، وذلك من أجل تحقيق هدف أهم وهو تحقيق الدعم الاقتصادي الأسري.
١٦. كشفت الدراسة الميدانية عن نوعية المشكلات التي تواجه المرأة في الاقتصاد غير الرسمي والتي تنعكس بالسلب أو الإيجاب على دعم الاقتصاد الأسري، ولعل من أبرز المشكلات التي أشارت إليها أفراد العينة هي مشكلات خاصة بالحماية والأمن، وكذلك مشكلة خاصة بتوفر السيولة المالية، وهذه الأخيرة تنعكس بالسلب على اقتصاد الأسرة وتضعف من الإسهام الاقتصادي للمرأة، خاصة عندما تنقطع مساهمة المرأة في دخل الأسر؛ بسبب عجز صاحب العمل عن توفير الرواتب الأسبوعية أو الشهرية، مما يدخل الأسرة في دوائر من الحرمان والبحث عن آليات التكيف.
١٧. كشفت الدراسة أن المرأة في منطقة الدراسة تعاني نتيجة عملها بالاقتصاد غير الرسمي من محدودية فرص الحصول على الموارد نتيجة افتقارها إلى القدرات والمهارات الفائقة التي تمكنها من تجميع الأصول المادية، هذا فضلاً عن التمييز السلبى الذي تعاني منه المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وانخفاض الأجور وافتقارها إلى بيئة عمل تفتقد إلى الشروط الإنسانية.
١٨. كشفت الدراسة الميدانية عن نتيجة مهمة مؤداها: أن عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي يساهم بشكل أو بآخر في التخفيف من حدة الفقر الذي تواجهه الأسر الحضرية الفقيرة، وذلك بما يقدمه عمل المرأة من إسهام اقتصادي ينعكس على إشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة وتعليم الأبناء وزواجهم، ومن ثم تخفيض معدلات الحرمان البشري، وبالتالي تمكين الأسر الفقيرة من فرص الحياة المعيشية المختلفة.

### قائمة المراجع

١. أبو القمصان، نهاد (٢٠٠٢)، محرراً، مؤتمر أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول، أوراق ومداولات المؤتمر العلمي الثاني للمركز المصري لحقوق المرأة، المركز المصري لحقوق المرأة، القاهرة.
٢. إسحق، ثروت (١٩٩٤)، القطاع غير الرسمي: دراسة استطلاعية في محافظة الجيزة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
٣. إسماعيل، سهير عبد المنعم (٢٠٠٣)، حق المرأة في المشاركة السياسية بين النصوص التشريعية والواقع الاجتماعي، في: العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢، عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (محرران)، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٤. البغدادى، نسرین، هلال، آمال (٢٠٠١)، الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للعاملين بمنشآت القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة: مؤشرات أولية، في: القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، التقرير الثاني، المجتمع المحلي وملاحم القطاع غير الرسمي، علي عبد الرازق جليبي (مترجمًا)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٥. البنك الدولي (٢٠٠٦)، التنمية البشرية في العالم لعام ٢٠٠٦: الإنصاف والتنمية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
٦. البهنساوي، ليلى كامل (٢٠٠٣)، الأنشطة غير المنظورة للمرأة في القطاع غير الرسمي الحضري بمدينة القاهرة، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٧. الخاروف، أمل محمد (٢٠١٢)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية للأسر الفقيرة في مناطق جيبو الفقير في الأردن، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٩، العدد ٣، الأردن.
٨. الخشاب، سامية مصطفى (٢٠٠٣)، شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة، في: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع جامعة القاهرة ٧-٨ مايو ٢٠٠٢، أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي (محرران)، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٩. الخشاب، سامية مصطفى (٢٠٠٨)، دراسة الأسرة. النظرية الاجتماعية، مكتبة النصر، القاهرة.

١٠. الخواجة، محمد ياسر شبل (٢٠٠٣)، المرأة الريفية ودورها الإنتاجي في الأسر المعيشية في مصر: دراسة استطلاعية، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي (محرران)، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
١١. الخواجة، محمد ياسر شبل (٢٠٠١)، دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية: دراسة ميدانية في منطقة القرشي بمدينة طنطا، مجلة كلية الآداب، العدد ١٤، جامعة طنطا.
١٢. الرماني، زيد محمد (٢٠٠٤)، اقتصاد الأسرة، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض.
١٣. الزيايدي، داليا عادل رمضان (٢٠١١)، دور الجمعيات الأهلية في تدعيم المشاركة الفعالة للمرأة لتنمية المجتمع، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، القاهرة.
١٤. السليمي، إيناس بنت أحمد علي (٢٠١١)، الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة السعودية بالتوافق الزوجي، مجلة بحوث التربية النوعية، العدد ٢١، إبريل، جامعة المنصورة.
١٥. الشيخ، نورهان (٢٠٠٤)، تطور وضع المرأة في مصر (١٩٥٦-٢٠٠٤)، في: قيادات المرأة وتحديات المستقبل، وزارة الشباب، فريد ريش إبيرت، القاهرة.
١٦. العتوم، راضي، الناصر، ملك (٢٠٠٢)، المرأة والمشاريع الصغيرة في الأردن، في: دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة، موسى شتيوي (محرراً)، دار قنديل للنشر والتوزيع، الأردن.
١٧. القليني، فاطمة يوسف (٢٠٠٣)، القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع، في: العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢، عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام محرران، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
١٨. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (٢٠٠١)، الأسر التي ترأسها نساء في مناطق مختارة من الأسكوا التي تعاني من النزاعات: مسح استطلاع لصياغة سياسات لتخفيف حدة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك.
١٩. المرصفي، هناء (٢٠٠٨)، النسوية الإسلامية المعاصرة: هل هي حلقة اتصال بين التراث والتحديث؟، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٣٦، جامعة عين شمس.
٢٠. المساعد، نورة فرج (٢٠٠٠)، النسوية: فكرها واتجاهاتها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد ١٨، العدد ٧١، الكويت.

٢١. النبوي، نايف (٢٠٠٠)، **النظم والمؤسسات الاجتماعية**، في: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق، عمان. الأردن.
٢٢. بدران، هدى وآخرون (١٩٩٤)، **نساء مسئوليات عن أسر**، المجلس الدولي للسكان، المجلس القومي للأمم والطفولة، القاهرة.
٢٣. بدير، إناس ماهر، راغب، رشا عبد العاطي (٢٠١٢)، **التخطيط الاستراتيجي لدخل الأسرة المالي وانعكاسه على النمط الاستهلاكي للزوجة في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية**، مجلة علوم وفنون، دراسات وبحوث، المجلد ٢٤، العدد الرابع، القاهرة.
٢٤. جاب الله، سيد (٢٠٠٣)، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية**، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي (محرران)، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٢٥. جاب الله، سيد (٢٠٠٢)، **النساء الفقيرات في القطاع غير الرسمي: دراسة استطلاعية لبائعات الأرصفة بمدينة طنطا**، مجلة كلية الآداب، العدد ١٥، يناير، جامعة طنطا.
٢٦. جاد، سوسن محمود حسن (٢٠٠٩)، **مشروعات الأسر المنتجة ودورها في مواجهة الفقر في المجتمع المصري**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
٢٧. جلي، على عبد الرازق (٢٠٠١)، **الإطار النظري للبحث في القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة**، التقرير الثاني للمجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي، بحث "القطاع غير الرسمي في حضر مصر"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٢٨. جلي، علي عبد الرازق (٢٠٠٤)، **نحو استراتيجية بديلة لتنمية القطاع غير الرسمي**، في: **القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة**، التقرير الثالث، دراسة على المنشآت: البنية والتنمية، على عبد الرازق جلي (مشرفاً)، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، بحث القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٢٩. حافظ، سحر مصطفى (٢٠٠٣) **المرأة وسوق العمل في ضوء التشريعات المصرية**، في: **العولمة وقضايا المرأة والعمل**، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢، عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (محرران)، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.



٣٠. حافظ، سحر مصطفى (١٩٩٦)، المخاطر البيئية والقطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، في: **القطاع غير الرسمي في حضر مصر**. التقرير الأول. المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٣١. حافظ، محمد (١٩٩٦)، **الأنشطة غير الرسمية المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال، في: القطاع غير الرسمي في حضر مصر**، التقرير الأول: المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٣٢. حبيب، كمال (٢٠٠٠)، **عولمة المرأة: قراءة في الأيديولوجية النسوية الجديدة**، البيان، العدد ١٥٠، لندن.
٣٣. حجازي، أحمد مجدي، عبد المقصود، خليل (٢٠٠٥)، **النساء المعيلات في محافظة الفيوم**، (د.ن)، القاهرة.
٣٤. حجازي، أحمد مجدي (٢٠٠٣)، **التغير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث: دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية**، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي (محرران)، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٣٥. حسين، رشا محمد حسن (٢٠١٠)، **التحولات الاجتماعية وأنماط المهن النسائية المستحدثة: دراسة ميدانية في القطاع غير الرسمي**، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٣٦. حلمي، إجلال إسماعيل (٢٠٠٣)، **إعادة الهيكلة الرأسمالية... تمكين أم تهميش للمرأة المصرية: دراسة حاله لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية**، في: **العولمة وقضايا المرأة والعمل**، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢، عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (محرران)، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٣٧. حليم، نادية (٢٠٠٢)، **المرأة والعنف الاقتصادي، في: ندوة المرأة المصرية والتحديات المجتمعية** مارس ٢٠٠٢، نجوى الفوال (مشرفاً)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٣٨. حمادة، وجيدة محمد نصر (٢٠١١)، **أحداث الحياة الصاعقة لدى ربة الأسرة وعلاقتها بإدارة بعض الموارد الأسرية**، المؤتمر السنوي السادس عشر للإرشاد النفسي: الإرشاد النفسي وإرادة التغيير... مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، مجلد ١، جامعة عين شمس.

٣٩. حندوسة، هبة (١٩٩٤)، المرأة في القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي في مصر، ندوة المرأة والتنمية القومية، المؤتمر القومي للمرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المركز الإقليمي للبحوث والتوثيق، القاهرة.
٤٠. خليل، عزة عبد المحسن (٢٠١١)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي: المشكلات وآليات التدخل: دراسة ميدانية في ثلاثة أحياء شعبية بمدينة القاهرة الكبرى وفي مدينة أبو قرقاص، أعمال مؤتمر تنمية المرأة العربية: الإشكاليات وآفاق المستقبل، القاهرة.
٤١. خليل، عزة عبد المحسن (٢٠٠٣)، النساء ومواجهة الإفقرار في مصر، بحث مقدم إلى منتدى العالم الثالث "داكار"، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة.
٤٢. رضوان، سمير (٢٠٠١)، المرأة المصرية في سوق العمل: نظرة مستقبلية، المنتدى الثالث: المرأة وسوق العمل، القطاع الرسمي وغير الرسمي، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.
٤٣. زايد، أحمد وآخرون (٢٠٠٢)، المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٤٤. زعفران، الهيثم (٢٠١٤)، ظهور الحركات النسوية في العالم العربي ومشروع تحرير المرأة، التقرير الاستراتيجي الحادي عشر: التحولات الكبرى ومستقبل العالم الإسلامي بعد مائة عام من الحرب العالمية الأولى، مجلة البيان، السعودية.
٤٥. سليمان، نادية حليم (١٩٩٥)، الفقر والنساء المعيلات لأسر: الأبعاد وسبل المواجهة، في: أحمد زايد، سامية الخشاب (محرران) سياسات التكيف الهيكلي في مصر: الأبعاد الاجتماعية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٤٦. شرارة، تغريد (١٩٩١)، اقتصاديات الأسرة في المجتمع الصحراوي وتحديات المستقبل، في: أحمد أبو زيد، المجتمعات الصحراوية في مصر، البحث الأول: شمال سيناء، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٤٧. شكري، علياء وآخرون (٢٠٠٠)، المرأة في الريف والحضر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٤٨. شكري، علياء (١٩٩٤)، المشاركة الاقتصادية للمرأة الريفية في التنمية: العمل غير المأجور، ندوة المرأة والتنمية القومية، المؤتمر القومي للمرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المركز الإقليمي للبحوث والتوثيق، القاهرة.

٤٩. شهاب، محمد عبد الحميد محمد (٢٠١١)، تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات مشاركة المرأة المصرية في قوة العمل: دراسة تحليلية، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١٠٣، العدد ٥٠١، القاهرة.

٥٠. صندوق النقد الدولي (٢٠١٣)، المرأة والعمل والاقتصاد: مكسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي.

٥١. صيام، عزة أحمد (٢٠٠٣)، النساء الفقيرات وهشاشة فرص الحياة في مصر. دراسة ميدانية لعينة من النساء الفقيرات في حي شعبي، في: العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢، عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام ( محرران)، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٥٢. عبد الباري، أسامة إسماعيل (٢٠٠٥)، المرأة الريفية بين العمل غير الرسمي واتخاذ القرار داخل الأسرة: دراسة ميدانية في قرية مصرية بمحافظة الشرقية، أعمال الندوة السنوية الحادية عشرة بقسم الاجتماع: التحولات الاجتماعية والثقافية في الريف المصري، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٥٣. عبد الباري، أسامة إسماعيل (٢٠٠٣)، دور المرأة في المشاركة السياسية: دراسة على عينة من المشغلات بالعمل السياسي بمحافظة الشرقية، في: العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢، عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام ( محرران)، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٥٤. عبد الحميد، أمال (١٩٩٦)، المرأة في القطاع غير الرسمي. رؤية نظرية ومنهجية، في: القطاع غير الرسمي في مصر، التقرير الأول، المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٥٥. عبد الحميد، أمال (١٩٩٦)، القطاع غير الرسمي الحضري من واقع الدراسات العالمية والمحلية، في : القطاع غير الرسمي في مصر، التقرير الأول، المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، القاهرة.

٥٦. عبد الجواد، إنعام (٢٠٠٨) (مشرفاً ومحرراً)، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية: "التقرير الميداني"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٥٧. عبد الرسول، سعد (١٩٩٨)، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
٥٨. عبد الغنى، انتصار شعبان (٢٠٠٧)، **الصناعات الصغيرة وتنمية المرأة الريفية: دراسة ميدانية في قرية سقارة بمركز البدرشين: محافظة الجيزة**، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٥٩. عبد المعطي، عبد الباسط (٢٠٠٣)، **المحاضرة الافتتاحية: "العولمة-العمل-المرأة، في: العولمة وقضايا المرأة والعمل**، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس - ٤ مارس ٢٠٠٢، عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (محرران)، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٦٠. عبد المعطي، عبد الباسط؛ علام، اعتماد "محرران" (٢٠٠٣)، **العولمة وقضايا المرأة والعمل**، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٦١. عبد اللطيف، عائدة هانم؛ شوقي، عبد المنعم (١٩٨٧)، **الأدوار الاقتصادية التقليدية للمرأة في الريف المصري: دراسة سوسيوأنثروبولوجية**، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا.
٦٢. عثمان، سعاد (١٩٩٦)، **المداخل المنهجية لدراسة القطاع غير الرسمي عالمياً ومحلياً، في القطاع غير الرسمي في حضر مصر**. التقرير الأول. المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٦٣. عطاري، إبراهيم (٢٠١٢)، **أثر العوامل الاقتصادية في التغيير الأسري في الجزائر**، المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية، مجلد ٥، العدد ٣، الأردن.
٦٤. علام، اعتماد (٢٠٠٣)، **العولمة ومشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي: مقارنة نظرية ومنهجية**، في: **العولمة وقضايا المرأة والعمل**، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢، عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (محرران)، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٦٥. علام، اعتماد، عبد الحميد، آمال (٢٠٠١) الإطار المنهجي للبحث، في: القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، التقرير الثاني، المجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي، بحث "القطاع غير الرسمي في حضر مصر"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٦٦. عوض، شريف محمد (٢٠١٣)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: المفاهيم.. الأدوات.. التصميم، الزعيم للخدمات المكتبية، القاهرة.
٦٧. عوض، شريف محمد (٢٠١١)، دور الجمعيات الأهلية من فرص التنمية المستدامة: دراسة ميدانية بمركز الداخلة بمحافظة الوادي الجديد، مجلة كلية الآداب: الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد ٧١، العدد الثاني، إبريل، جامعة القاهرة.
٦٨. فرجاني، نادر (٢٠٠٣)، قيام المرأة عماد نهضة إنسانية في مصر، في: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع جامعة القاهرة ٧-٨ مايو ٢٠٠٢، أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي (محرران)، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٦٩. فرح، محمد سعيد (٢٠٠٣)، خصوصية الأسرة المصرية أمام العولمة، في: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع جامعة القاهرة ٢٠٠٢، أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي (محرران)، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٧٠. قدرى، سامية ونيس (٢٠٠٣)، التيار النسوي والعمل الأكاديمي في مصر: كلية البنات نموذجًا، في: العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس-٤ مارس ٢٠٠٢، عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (محرران)، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٧١. قطب، خالد، زعفان، الهيثم (٢٠٠٨)، الحركة النسوية وخلخلة المجتمعات الإسلامية: المجتمع المصري أنموذجًا، حصاد الفكر، العدد ١٨٩، القاهرة.
٧٢. كشك، حسنين؛ خليل، عزة (١٩٩٨)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي والمشكلات التي تواجههن وآليات التدخل إزاءها: دراسة ميدانية، مركز البحوث العربية، بحث غير منشور.
٧٣. كمال، آمال (٢٠٠٢)، تحليل اتجاهات نقاش الجلسة الأولى للندوة، في: ندوة المرأة المصرية والتحديات المجتمعية مارس ٢٠٠٢، نجوى الفوال مشرفًا، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٧٤. لطفي، عادل (١٩٩٠)، المرأة المصرية وسوق العمل، كتاب المرأة، دار سيناء للنشر، القاهرة.
٧٥. متولي، سها أحمد حسن (٢٠٠٦)، دراسة أوضاع النساء أرباب الأسرة في مصر خلال العقدين الأخيرين، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني، جامعة القاهرة.
٧٦. محمود، إلهام محمد (٢٠٠٣)، المرأة: تنمية اجتماعية وبعدها اقتصادي، في: المرأة بين الواقع والمأمول، المؤتمر السنوي لفرع المجلس القومي للمرأة بالأقصر، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.
٧٧. مدحت، منى محمد كمال (٢٠٠٧)، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة بين الواقع والمأمول: دراسة ميدانية على عينة من النساء المعيلات في أسر حضرية، المؤتمر السنوي الرابع: نحو أمية المرأة العربية مشكلات وحلول، القاهرة.
٧٨. مرقس، وداد سليمان (١٩٩٨)، التطور التاريخي لعمل المرأة غير المأجور وتحليله نظرياً ومنهجياً، في: المرأة والمجتمع من وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٧٩. مكتب العمل الدولي (٢٠١٤)، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، جنيف.
٨٠. معهد التخطيط القومي (٢٠٠٠)، تقرير التنمية البشرية، القاهرة.
٨١. معهد التخطيط القومي (١٩٩٦)، تقرير التنمية البشرية، القاهرة.
٨٢. معهد التخطيط القومي (١٩٩٤)، تقرير التنمية البشرية، القاهرة.
٨٣. ناجي، إنجي خيرى محمد (٢٠٠٥)، العلاقة بين عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية: دراسة مقارنة بين النساء المعيلات وغير المعيلات بقرية العجمين بمحافظة الفيوم، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
٨٤. نور، عصام (٢٠٠٣)، دور المرأة في تنمية المجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
٨٥. هلال، آمال (٢٠٠٤)، التوافق المهني للعاملين في منشآت القطاع غير الرسمي، في: القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة: التقرير الثالث، دراسة على المنشآت.. البنية والتنمية، على عبد الرازق جلي (مشرفاً)، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، بحث القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة.

### المراجع الأجنبية:

1. Carr, Marilyn, Martha A. Chen, and Jane Tate (2000), "Globalization and Home-based Workers", in Feminist Economics Vol. 6, No. 3, pp. 123-142.
2. Charmes, Jacques (1998), " Informal Sector, Poverty and Gender: A

- Review of Empirical Evidence.” Background paper for World Bank, World Development Report, Washington.
3. Bryan Roberta (2009), Informal Economy and Family Strategies, International Journal of Urban and Regional Research, March, Vol 18, issue 1.
  4. Bonner, Christine (2011), Organizing Labor in the Informal Economy: Institutional Forms & Relationships, Labour, Capital & Society, Vol. 44 Issue 1, p126-152.
  5. Heintz, J.(2006), “Globalization, Economic Policy and Employment: Poverty and Gender Implications, "International Labour Organization, Geneva.
  6. Johnston-Anumonwo (2011) , Globalization, economic crisis and Africa's informal economy women workers, Singapore Journal of Tropical Geography, Mar, Vol. 32 Issue 1, p8-21.
  7. Jiyane, Glenrose (2013) , Sustaining Informal Sector Women Entrepreneurs through Financial Literacy, Libri: International Journal of Libraries & Information Services, Mar, Vol. 63 Issue 1, p47-56 .
  8. Kabeer, Naila, Milward, Kirsty and others (2013) , Organizing women workers in the informal economy, Gender & Development, Jul., Vol. 21 Issue 2, Routledge, London, p249-263.
  9. Kathryn Ward (1998) , Women Workers and Global Restructuring, cornell University, United States of America.
  10. Murphy, Julia E (2011) , Feminism and the Anthropology of 'Development': Dilemmas in Rural Mexico, Anthropology in Action, Mar, Vol. 18 Issue 1, p16-28.
  11. Marchand, Marianne H (2009) , The Future of Gender and Development after 9/11: insights from postcolonial feminism and transnationalism, Third World Quarterly. Jul2009, Vol. 30 Issue 5, p921-935.
  12. McInnis-Dittrich, Kathleen (1995) , Women of the Shadows: Appalachian Women's Participation in the Informal Economy, Affilia: Journal of Women & Social Work .Winter, Vol. 10 Issue 4, p398-412.
  13. Nussbaum, M. (2000) , Women and Development: The Capabilities Approach, Cambridge University Press, New York.
  14. Olarenwaju, Olutayo Akinpelu (2012) , Women's Access to Entrepreneurial Resources in Informal Economy: a Qualitative Analysis of Yoruba Women Textile Traders' Access to Entrepreneurial Resources at Balogun Market, Lagos -- South-West, Nigeria, Word & Text: A Journal of Literary Studies & Linguistics. Dec, Vol. 2 Issue 2, p30-43.
  15. Rodin, Danielle L, McNeill, Kristen and Others (2012) , Determinants of informal employment among working mothers in Mexico, Community, Work & Family, Feb, Vol. 15 Issue 1, Routledge, London, p85-99.
  16. Roberts, Anthony (2013) , Peripheral accumulation in the world economy: A cross-national analysis of the informal economy, International Journal of Comparative Sociology, Sage Publications,

- Ltd, Oct, Vol. 54 Issue 5/6, p420-444.
17. Ronald Hope, Kempe (2014) , Informal economic activity in Kenya: benefits and drawbacks, African Geographical Review. Jan2014, Vol. 33 Issue 1, p67-80.
  18. Rodin, Danielle, McNeill, Kristen and Others (2012) , Determinants of informal employment among working mothers in Mexico, Community, Work & Family, Feb, Vol. 15 Issue 1, p85-99.
  19. Schieman, Scott; Young, Marisa (2011) , Economic Hardship and Family-to-Work Conflict: The Importance of Gender and Work Conditions, Journal of Family and Economic Issues, Volume 32, Issue 1 , pp 46-61.
  20. Seedat, Fatima (2013) , Islam, Feminism, and Islamic Feminism: Between Inadequacy and Inevitability, Journal of Feminist Studies in Religion (Indiana University Press). Fall, Vol. 29 Issue 2, p25-45.
  21. Shelly Lundberg (2007) , The American Family and Family Economics, Department of Economics, University of Washington.
  22. Ted Bergstrom (2000) , Economics in a Family Way, Department of Economics ,University of Michigan.